

انعكاس الإفصاح المحاسبي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي في
ظل الأزمة المالية العالمية

**Accounting Disclosure Reflection on Real-Estate Sector
Performance Listed in the Kuwaiti Stock Market in Light of the
Global Financial Crisis**

إعداد:

عبد العزيز شارخ العازمي

إشراف:

الدكتور نمر السليحات

رسالة ماجستير استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

جامعة عمان العربية

كلية الأعمال

2011

تفويض

أنا عبد العزيز شارخ العازمي أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: عبد العزيز شارخ العازمي

التاريخ: 2011/12/10

التوقيع: [Signature]

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "الانعكاس الإفصاح المحاسبي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية".
وأجيزت بتاريخ: 2011/12/24

التوقيع

رئيساً

مشرفاً/عضواً

عضواً/خارجياً

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور هيثم العبادي

الدكتور نمر السليحات

الدكتور عطا الله قطيش

الشكر والتقدير

أتوجه بالشكر إلى جامعة عمان العربية ممثلة برئيس الجامعة
كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء الهيئة التدريسية الأفاضل في قسم المحاسبة
كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على ما أتاحوه من وقت لمناقشة هذه الرسالة
وأخص بكل الشكر وفائق التقدير والاحترام المرابي الفاضل
الدكتور نمر السليحات
الذي أشرف على هذه الرسالة وقدم كل عون وإرشاد لكي يخرج هذا العمل بصورته النهائية

الإهداء

أهدي هذا الإنجاز إلى عائلتي على كل ما قدموه لي من عون ومساعدة وتشجيع خلال سنوات دراستي

فهرس المحتويات

د.....	الشكر والتقدير
ه.....	الإهداء
و.....	فهرس المحتويات
ح.....	قائمة الجداول
ط.....	قائمة الملاحق
ي.....	الملخص
ك.....	الملخص باللغة الانجليزية
1.....	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
1.....	المقدمة:
2.....	مشكلة الدراسة وعناصرها:
2.....	أهمية الدراسة:
3.....	أهمودج الدراسة:
3.....	فرضيات الدراسة:
6.....	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
6.....	الإفصاح المحاسبي:
9.....	أهمية الإفصاح المحاسبي:
9.....	أنواع الإفصاح:
11.....	المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:
11.....	تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:
12.....	طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:
14.....	البيانات المالية:
14.....	وظائف البيانات المالية:
16.....	المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي (الميزانية):
19.....	ثانياً: قائمة الدخل Income Statement

20.....	ثالثاً: قائمة حقوق الملكية Statement of Shareholder Equity
20.....	رابعاً: قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows
22.....	خامساً: الإيضاحات والملاحظات Disclosures or Notes to Accounts
24.....	مستخدموا البيانات المالية المنشورة:
25.....	أهمية البيانات المالية المنشورة كمصدر للمعلومات:
28.....	أهمية البيانات المالية المنشورة التي تعرضها قائمة المركز المالي:
30.....	أهمية البيانات المالية المنشورة التي تعرضها قائمة الدخل:
32.....	أهمية البيانات المالية المنشورة التي تعرضها قائمة التغيرات في حقوق الملكية:
33.....	أهمية البيانات المالية المنشورة التي تعرضها قائمة التدفقات النقدية:
34.....	أهمية البيانات المالية المنشورة التي تعرضها الملاحظات (الإيضاحات):
35.....	الدراسات السابقة:
35.....	أولاً: الدراسات العربية
38.....	ثانياً: الدراسات الأجنبية
40.....	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:
41.....	الفصل الثالث منهجية الدراسة واختبار الفرضيات
41.....	منهج الدراسة:
41.....	مجتمع الدراسة وعينتها:
42.....	أداة الدراسة:
42.....	حدود الدراسة:
45.....	فرضيات الدراسة:
52.....	الفصل الرابع النتائج والتوصيات
52.....	النتائج:
54.....	التوصيات:
55.....	المراجع:
60.....	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	مقارنة النتائج للشركات العقارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي للفترة (2006-2010)	67
2	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	69
3	نتائج تحليل الانحدار لتأثير الإفصاح المحاسبي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي	70
4	نتائج تحليل الانحدار لتأثير الإفصاح المحاسبي للمركز المالي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي	71
5	نتائج تحليل الانحدار لتأثير الإفصاح المحاسبي لمخلص الدخل على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي	72
6	نتائج تحليل الانحدار لتأثير الإفصاح المحاسبي لحقوق الملكية على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي	73
7	نتائج تحليل الانحدار لتأثير الإفصاح المحاسبي للتدفقات النقدية على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي	74
8	نتائج تحليل الانحدار لتأثير الإفصاح المحاسبي للايضاحات والملاحظات على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي	75
9	نتائج تحليل التباين الأحادي للاختلاف في أبعاد الإفصاح المحاسبي تعزى لقيمة السهم	76

قائمة الملاحق

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	الشركات العقارية المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية	90

انعكاس الإفصاح المحاسبي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية

إعداد:

عبد العزيز شارخ العازمي

إشراف:

الدكتور فخر السليحات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير إلتزام الشركات العقارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي بتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على مستوى أداء الشركات من حيث سعر السهم، كما هدفت إلى توضيح مدى الاستقرار المالي للشركات العقارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي التي تلتزم بتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وتكونت عينة الدراسة من الشركات العقارية المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي والبالغ عددها (24) شركة، حيث تمت مقارنة البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات قبل الأزمة المالية وبعدها للفترة الزمنية من (2006-2010)، حتى يتسنى مقارنة أداء الشركات العقارية وتحديد انعكاس الإفصاح المحاسبي على مستوى أداء تلك الشركات.

وأظهرت نتائج الدراسة تأثير الإفصاح المحاسبي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي، كما أظهرت النتائج تأثير الإفصاح المحاسبي للمركز المالي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي، وأظهرت النتائج تأثير الإفصاح المحاسبي ملخص الدخل على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي، كما أظهرت النتائج تأثير الإفصاح المحاسبي لحقوق الملكية على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي، بالإضافة إلى تأثير الإفصاح المحاسبي للتدفقات النقدية الداخلية على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي، كذلك تأثير الإفصاح المحاسبي للايضاحات والملاحظات على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي، وأخيراً أظهرت النتائج أن تأثير متغيرات الدراسة كان إيجابياً على الأداء المالي للشركات العقارية المدرجة في سوق الكويت المالي.

**Accounting Disclosure Reflection on Real-Estate Sector
Performance Listed in the Stock Market in Light of the Global
Financial Crisis**

By:

Abdulaziz Al-Azmi

Supervisor

Dr. Nemer Al-Sulaihat

Abstract

This study aimed to determine the extent of commitment to real estate companies listed in the Kuwait stock market applying the principle of accounting disclosure in accordance with Accounting Standards and International Financial Reporting, it also aimed to clarify the extent of the financial stability of real estate companies listed in the Kuwait Stock Market, which is committed to applying the principle of accounting disclosure in accordance with Accounting Standards and International Financial Reporting. The study sample consisted of (24) real estate companies listed in the Kuwait Stock Market, where the results were compared to the financial statements published for those companies before the economic crisis and after the time period of (2006-2010), in order to compare the performance of real estate companies and determine the reflection of accounting disclosure on the performance of these companies.

The study results showed the impact of accounting disclosure on the performance of the real estate sector in the stock market of Kuwait, and the results showed the impact of accounting disclosure of the financial position on the performance of the real estate sector in the Kuwaiti stock market. Furthermore the results showed the impact of accounting disclosure of the income statement on the performance of the real estate sector in the Kuwaiti stock market; the results also showed the impact of accounting disclosure of shareholder equity on the performance of the real estate sector in the Kuwaiti stock market, as well as the impact of accounting disclosure of internal cash flow on the performance of the real estate sector in the Kuwaiti stock market, as well as the impact of accounting disclosure of the explanations and observations on the performance of the real estate sector in the Kuwaiti stock market. Finally, the results showed that the effect of variables of the study was positive on the financial performance of listed real estate companies in the Kuwaiti Stock Market.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

أصبح الإفصاح المحاسبي يحظى باهتمام كبير في أعقاب الأزمة المالية العالمية من قبل المختصين والباحثين في حقل المحاسبة والمؤسسات العامة والخاصة في الدول. يعود ذلك ليس فقط إلى محاولة توحيد النظم المالية العالمية وإنما كمحاولة للتفسير أو التأثير في الأزمات المالية العالمية وخصوصاً الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي عصفت في العالم مؤخراً، وأثرت سلباً بعدد من الاقتصادات العالمية العملاقة، وعلى رأسها إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل هذا ما دفع المختصين إلى دعوة الشركات لاعتماد مبدأ الإفصاح المحاسبي بدقة ووضوح. كما ظهرت الحاجة أحياناً إلى دعوة للإشراف من قبل جهات مهنية أو حكومية تلزم بإتباع القواعد الأساسية في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (International Accounting Standards IASs) و (International Financial Report Standards IFRSs) (المشاط، 2009).

وتنبثق أهمية الإفصاح بسبب أن معظم مستخدمي القوائم المالية لا تتاح لهم الفرصة للإطلاع على دفاتر وسجلات الشركة أو عدم فهمهم لمحتوياتها كما يجب، لذلك فإنهم يعتمدون الى حد بعيد في التعرف على أحوال الشركة من خلال التقارير والقوائم المالية المنشورة، فضلاً عما لهذه التقارير والقوائم من أهمية خاصة ناتجة عن أنها قد خضعت لتدقيق جهة محايدة ومستقلة.

وتتأكد أهمية الإفصاح عندما تحتوي التقارير والقوائم المالية المنشورة على كل المعلومات المحاسبية الضرورية دون تفصيل زائد ودون تلخيص غير مفيد حتى تحقق تلك التقارير الأهداف منها، كما يتطلب هذا المبدأ أن تكون تلك المعلومات متسقة فيما بينها دون تعارض وان تكون كافية وشاملة عن كافة الأمور في الشركة، ولقد أولت الهيئات العلمية ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (International Accounting Standards Board IASB) هذا المبدأ أهمية خاصة وكبيرة لما لها من انعكاسات على الاستقرار المالي للشركات (Aranoff, 2003).

من هنا جاءت هذه الدراسة لتوضح انعكاس الافصاح المحاسبي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي في ظل الأزمة المالية العالمية، والذي يشكل ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الكويتي القائم على الاستثمار بشكل كبير في القطاع العقاري، وذلك عبر استعراض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع من جهة، ومقارنة أداء الشركات العقارية وفقاً لبياناتها المالية المنشورة خلال فترة زمنية تمتد إلى خمس سنوات من 2006-2010، حتى يتسنى مقارنة أداء هذه الشركات قبل حدوث الأزمة المالية العالمية وبعدها.

مشكلة الدراسة وعناصرها:

تستدعي تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ألقَتْ بظلالها على الأسواق المالية في العالم من إدارة سوق الأوراق المالية الكويتي الاستناد إلى معايير الافصاح المحاسبي لتحديد مستوى أدائه، وذلك تجنباً لأي تحيز في النتائج، وتتحدد مشكلة الدراسة في توضيح انعكاس الافصاح المحاسبي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي في ظل الأزمة المالية العالمية. وبناءً عليه تتمثل عناصر المشكلة في الإجابة عن الاسئلة الآتية:

1. هل يوجد تأثير للافصاح المحاسبي (المركز المالي، ملخص الدخل، حقوق الملكية، التدفقات النقدية،

الايضاحات والملاحظات) على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي؟

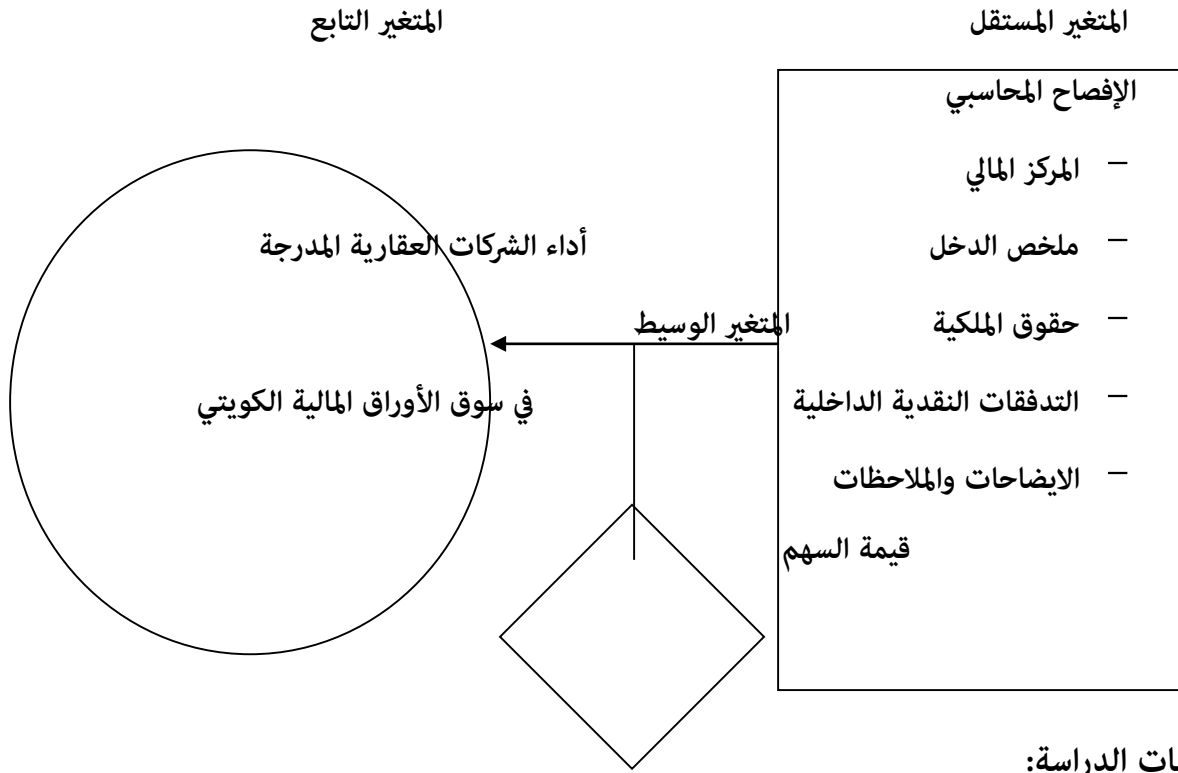
2. هل توجد فروق في تأثير الافصاح المحاسبي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي

تعزى لسعر السهم؟

أهمية الدراسة:

نظراً لأهمية أداء سوق الأوراق المالية من منظور مالي لما له من انعكاس على الاقتصاد الوطني ككل، جاءت هذه الدراسة لتوضح انعكاس الافصاح المحاسبي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي في ظل الأزمة المالية العالمية. وتتضح أهمية الدراسة كونها تتناول قطاع الشركات العقارية الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والبالغ عددها أربعون (40) شركة (ملحق 1)، وهو القطاع الذي يعد من أعمدة الاقتصاد الوطني، وأداء هذا القطاع ينعكس بدوره على الاقتصاد الوطني ككل، مما يسهم في تحسين الحياة النوعية للمواطنين.

كما تتضح أهمية الدراسة في أنها تسعى إلى توضيح تأثير الإفصاح المحاسبي على أداء الشركات العقارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي في ظل الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال مقارنة سعر السهم لهذه الشركات للفترة الزمنية من (2006-2010) كي يتسنى مقارنة أداء الشركات العقارية قبل الأزمة المالية بأدائها بعد الأزمة. **أموذج الدراسة:**



فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في المركز المالي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في ملخص الدخل على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في حقوق الملكية على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في التدفقات النقدية على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في الايضاحات والملاحظات على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد الإفصاح المحاسبي (المركز المالي، ملخص الدخل، حقوق الملكية، التدفقات النقدية، الايضاحات والملاحظات) تعود لقيمة السهم.

التعريف بالمصطلحات:

الأزمة المالية العالمية: تعددت تعريفات الأزمة المالية، واجتهد الكثير من الباحثين في وضع تعريفات شاملة عقب حدوث الأزمة المالية العالمية الأخيرة في العام 2008، ومن هذه التعريفات "الانخفاض الفجائي في أسعار نوع أو أكثر من الأصول. والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية (كآلات والأبنية)، وإما أصول مالية، (كحقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الإيداع)، أو كمشتقات مالية، كالعقود المستقبلية (للنفت أو للعملة الأجنبية). فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها. وتأخذ الأزمة شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما، أو في السوق العقاري، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي القطاعات الاقتصادية. (Rotheli, 2010, 290).

الإفصاح المحاسبي: بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها (حماد، 2006، ص24)، ويتم قياسها في هذه الدراسة وفقاً لنتائج البيانات المالية المنشورة للشركات العقارية قبل الأزمة المالية وبعدها.

المركز المالي Financial Position: مجموع الأصول التي تمتلكها المنشأة، وما عليها من التزامات تجاه الآخرين والملاك، وبهذا فإن الفرق بين الأصول والالتزامات يمثل صافي المركز المالي ويعبر عن حقوق أصحاب المنشأة (مطر ونور والقشي، 2008، ص102).

الدخل Income: بيان مالي يقيس الأداء المالي للشركة في فترة محاسبية معينة ويوضح كيف يمكن للشركة أن تعيد استثمار دخلها أو توزيعه في هيئة توزيعات أرباح على المساهمين بها (خميس والجراح، 2007، ص78).

حقوق الملكية Shareholder Equity: باقي قيمة الأصول بعد استبعاد قيمة الالتزامات، لذا فإن قيمة حقوق الملكية تتوقف على تقييم الأصول والالتزامات، وهي توضح مقدار تجمع وتغير حقوق المساهمين في الشركة خلال فترة زمنية محددة (عبيدات، 2006، ص136).

التدفقات النقدية Cash Flows: الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة، كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها (Wild, et al., 2003, p. 384).

الإيضاحات والملاحظات Disclosures or Notes to Account: ملاحظات وإيضاحات تساعد على تفسير المعلومات الموجودة في القوائم المالية وهي من متطلبات المعايير المتبعة في إعداد البيانات المالية، والتي تسمح لمستخدمي البيانات المالية بتوفير الوقت في فهم القوائم المالية (أبو المكارم، 2004، ص31).

قيمة السهم Value Per Share: وهي قيمة السهم حسب ما يحدده وضع سوق الأوراق المالية (هوارى وأمجد، 2007، ص31).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل عرضاً للأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح المحاسبي، وطبيعة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة والأزمة المالية العالمية، وذلك على النحو الآتي:

الإفصاح المحاسبي:

نظراً لحدة الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي مؤخراً، ونتائجها المدمرة على الاقتصاديات الصناعية الكبرى والتي تتعرض للكساد وما يترتب عليه من آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية، فقد أثارت الأزمة المالية الراهنة اهتمام وحنيفة رجال الفكر والسياسة والمستثمرين والعوام على حد سواء، ومن ثم تزايدت أهمية الإفصاح المحاسبي نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فالتجته إلى أسواق المال، وتزايد انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى إضعاف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية، ولعل من أبرزها إفلاس شركتي (أنرون وورلد كوم) في الولايات المتحدة في عام 2002، وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالإفصاح المحاسبي باعتباره الآليات التي تساهم في ترسيخ نظام مالي ثابت ومستقر (بوشليخ، 2008، ص 11).

إن تعرض بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا منذ بداية هذا القرن لأزمات مالية حادة عصفت ببعضها قبل الولوج إلى الأزمة الراهنة أثار بالقطع مسألة الشفافية والإفصاح وما يرتبط بكل ذلك من ثقة بين المهتمين باقتصاديات الوحدة، وتلك المؤسسات الكبرى ومن يديرها من ناحية أخرى، وموقف الدولة الحديثة من الطرفين خصوصاً عند تطبيق الإفصاح المحاسبي وتنظيم الأسواق ومراقبة تطبيق القوانين وقواعد الشفافية والإفصاح في الوقت المناسب. (خلف، 2009، ص 7)

لقد تحولت الشفافية إلى كلمة السر للانطلاق من الأزمة إلى الحل، ففي المؤتمر الثالث عشر لمنظمة الشفافية الدولية في أثينا باليونان الذي عقد ما بين 30 أكتوبر- 2 نوفمبر 2008 والذي أطلق عليه مؤتمر مقاومة الفساد، أكد البيان الختامي على أن مواجهة الكساد والخسارة الكبيرة للاقتصاديات الناشئة والخسائر الأكبر للاقتصاديات الأقل نموًا تقتضي الاعتراف بالدور المركزي للشفافية والإفصاح المحاسبي، وأن الفقراء لا يمكنهم تحمل تكلفة وأطماع وسوء الإدارة في المؤسسات المالية في البلدان الغنية البعيدة عنها، وهكذا؛ فإن مجابهة الفساد يجب أن تظل على قائمة العمل الدولي، كما رأى المجتمعون أهمية التمسك وأسس وقواعد الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وما تفرع عنها من حلول. (المشاط، 2009، ص9)

ولا شك أن تطبيق قواعد الشفافية والإفصاح يزيد من القدرة على المساءلة نظراً للدفع بالحقائق بما يطلق عليه الإفصاح النشط، وهو ما يؤدي كذلك إلى ما يسمى بـ"حلقة المعلومات والشفافية" - Information- Transparency Cycle، بمعنى أن الإفصاح يؤدي إلى الشفافية والشفافية تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات، وكل ذلك يعمق من ثقافة الشفافية Culture of Transparency لدى مختلف أطراف العملية الاقتصادية. (المشاط، 2009، ص3)

وبناءً على ما أورده مطر وآخرون، فلقد أرجع الباحثون السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الإثمانية إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عملية الإقراض (مطر وآخرون، 2008، ص17).

ولقد أثبتت الأزمة المالية عددًا من الحقائق منها؛

أ- الأزمة المالية العالمية أدت إلى إعادة دراسة الفكر المالي الاسلامي.

ب- عدم التخصص لدى تلك الشركات والمؤسسات؛ فعلى العكس مما تقوم عليه الرأسمالية من التخصص وتقسيم العمل ومحاولة توظيف السوق لخدمة الأغراض الربحية والمحاسبية لتلك المؤسسات، تحولت، بما فيها البنوك إلى أداء كافة الأعمال المالية من مضاربة واستثمار وإقراض وبيع وشراء، ولقد أدى ذلك إلى تشابك وتعقد أنشطتها بما يؤدي إلى ضعف إمكانيات الرقابة الفعالة عليها وغياب الشفافية والإفصاح.

وبناءً على ما تقدم يتضح أن التداخل بين مختلف الأدوات والأسواق المالية أضعف من أدوات الرقابة وقلل من فاعليتها، ولم تعد مجالس الإدارات هي المسؤولة عن الشفافية والإفصاح على استعداد للإفراج عن المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب، ولم يعد هؤلاء على استعداد كذلك للإعلان عن أهداف مؤسساتهم ووسائل وأدوات تحقيقه، ولا عن كيفية تنظيم العلاقات مع الشركات الأخرى، وخطوط المسؤولية وكيفية تطبيق القوانين أو الالتزام بها، ولا عن طبيعة العلاقة مع المساهمين وأصحاب المصلحة، كما لم يعد هؤلاء - نظراً لتضخم مؤسساتهم وتشعب أنشطتهم- على استعداد لقبول المراجعة والمحاسبة المستقلة، واستغرقوا في علاقات غير رسمية مع شركات ومؤسسات المراجعة والمحاسبة والتقييم (مطر والسويطي، 2008، ص 48)، وهكذا افتقدوا إلى الثلاثية المهمة في تحقيق الاستقرار: (المشاط، 2009، ص 11)

- الشفافية.
- المساءلة.
- المسؤولية.

وفي مقابل هذا الاتجاه غير المنضبط ولاحتواء الأزمات المتكررة للنظام الرأسمالي، كان لا بد للدول من التدخل في أعقاب كل أزمة لإنشاء أجهزة رقابية تحقق نوعاً من التوازن مع هذا الجموح المدمر ففي المملكة المتحدة، هناك مجلس الإبلاغ المالي (Financial Reporting Council (FRC)، وكذلك منظمة الخدمات المالية Financial Services Authority (FSA)، وهي التي هذبت وأصدرت قواعد محددة للإفصاح The Listing Rules and The Disclosure and Transparency Rules (DTR)، وفي الولايات المتحدة وفي ظل الكساد العظيم (Black Monday (1929)، صدر قانون السندات Securities Act عام 1933 لتنظيم عمليات بيع السندات وخاصةً توفير المعلومات للمستثمر، وفي عام 1934 أنشئت هيئة سوق المال، وهي الهيئة الفيدرالية المختصة بالرقابة على سوق المال والتأكد من الالتزام بالقوانين الفيدرالية وذلك بناءً على قانون سوق المال Securities Exchange Act، لقد لجأت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى إنشاء تلك الهيئات نظراً لما تعرضت لها اقتصادياتها من أزمات ونظراً للخوف من ابتعاد الشركات والمؤسسات الكبرى عن قواعد الشفافية والإفصاح. (هوارى وأمجد، 2007، ص 27).

ومن ثم صدرت معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS في العام 2001 لتحل تسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية IAS، من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ASB الذي كان يسمى باسم لجنة معايير المحاسبة. وتجدر الإشارة إلى أن معايير الإبلاغ المالي تستند على نفس الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية، حيث لم تشمل تعديلات المجلس هذا الإطار وإنما شمل 15 معياراً محاسبياً دولياً.

أهمية الإفصاح المحاسبي:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، وفي هذا الإطار تلتقي وجهتا أهم مجتمعين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية وهما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، والجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) فقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها حيال ذلك بالنص في أحد التقارير الصادرة عنها: "في حين تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح تعد الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح" (مطر والسويطي، 2008، ص34)، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى.

أنواع الإفصاح:

تختلف وجهات النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه البيانات، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال، وهكذا أصبح لابد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم وبشكل يوفر حد أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف (بو شليح، 2008).

وهناك مستويان للإفصاح هما:

1- المستوى المثالي للإفصاح.

2- المستوى المتاح أو الممكن للإفصاح.

ولكن من الناحية الواقعية لا يمكن توفير المستوى المثالي للإفصاح لعدة أسباب، منها عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعتبر البيانات المحاسبية مدخلات لها، وكذلك لعدم الإلمام الكافي بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، إضافة للتفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي تلك القرارات لأمطاط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي (مطر، 2008).

والمستفيدون من البيانات المالية على اختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات، لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين أي إن وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أية صعوبة حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب، كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد البيانات المالية الأساسية، ولكن اختلاف مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون البيانات المالية قاد إلى اختلاف الرؤية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم. فإدارة المنشأة كطرف مسؤول عن إعداد البيانات تنظر إلى الإفصاح من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مدققي الحسابات، وينظر رجال الأعمال إلى الإفصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي تنظر من خلال جهات الرقابة والإشراف، وبالنهاية ينظر كل طرف يطالب بالإفصاح بحيث يحقق هدفه ومصالحه، أما أنواع الإفصاح المحاسبي فهي:

الإفصاح الكامل Full Disclosure: ويشير هذا النوع من الإفصاح إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر ملموس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم. (زيود وآخرون، 2007، ص 180)

الإفصاح المناسب Adequate Disclosure: الإفصاح المناسب أو (الكافي) Adequate Disclosure وهو المستوى من الإفصاح الذي يضمن الوفاء بالحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة ودون تفاصيل مضللة وبأقل التكاليف، وهو المستوى الأكثر ملاءمة للمعلومات التي ينتظر أن تتضمنها القوائم المالية. (مطر، 2008)

الإفصاح الاختياري Optional Disclosure: وهو ما عرّفه مارك (2009، ص74) بأنه إفصاح يهدف إلى تزويد الأطراف المهتمة بالبيانات المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية واختيارية زيادة على المعلومات التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح، مثل المعلومات التاريخية عن الشركة، وأهداف الشركة سواء أهداف عامة، أو مالية، أو تسويقية بالإضافة إلى مهام لجنة التدقيق وعدد أعضائها، ويهدف هذا الإفصاح إلى خدمة المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين وخدمة أهداف الشركة كالأهداف التسويقية، والأهداف المالية، ومعدلات الربحية والسيولة.

المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

(مطر والسويطي، 2008، ص337-ص338)

تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون والمقرضون.... الخ، وأن أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية كونها ركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب بالقول: "إن أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضاً مختلفة"، لذا فإن تحديد الجهة أو الفئات المستخدمة للمعلومات تسبق تحديد غرض استخدامها. كما أن تحديد هذه الجهة سيساعد أيضاً في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة، وذلك سواء من حيث المحتوى أو شكل أو صورة العرض

وذلك لأن مدى ملاءمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية ستتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات، مما يعني أن الإيضاحات تكون ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة معينة قد لا تكون بالضرورة ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الإيضاحات، وبناءً على ذلك يجب إعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية في وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير مما يضع معدوا هذه التقارير أمام خيارين رئيسيين (البستاني، 2005):

أ- إعداد التقرير المالي الموحد وفق نماذج متعددة بحسب تعدد احتياجات الفئات التي تستخدم هذه التقارير وخيار كهذا إضافة إلى صعوبة تطبيقه فإنه أيضاً مكلف جداً ويتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تؤكد على أن تكلفة المعلومات يجب أن لا تزيد على العائد المتوقع منها.

ب- إصدار تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض بحيث يلبي جميع احتياجات المستثمرين المحتملين وهذا الخيار أيضاً مثل سابقه غير واقعي ومن الصعب تطبيقه لأن تطبيقه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم ومفرباً جداً بالتفاصيل.

إزاء هذه المشكلة من الممكن اقتراح حل واقعي عبر تطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف يتم تحديده من بين الفئات المتعددة التي ستستخدم هذه التقارير، ويتم بعد ذلك جعل هذا المستخدم المستهدف محورياً أساسياً في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية فيه، ولكن وان اتفق على مبدأ المستخدم المستهدف كقاعدة أساسية لتحديد أبعاد الإفصاح المناسب في التقارير المالية، فمن الممكن الاختلاف بشأن تحديد هوية المستخدم المستهدف.

طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية والغرض الذي ستستخدم فيه تتمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المحتواه في البيانات المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعد ضرورية لكن لتعذر الإفصاح عنها في صلب البيانات المالية تعرض في الملاحظات المرفقة في البيانات المالية

التي تعد جزءاً لا يتجزأ من تلك البيانات. وتعد القوائم المالية في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في القوائم ومن هذه الافتراضات مثلاً التقييد بمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات وتقييم الأصول مما يجعل مصداقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية في فترات التضخم عرضة للشك والتساؤل ومن المفاهيم الأخرى التي تشكل قيوداً على نطاق الإفصاح المحاسبي مفهوم الأهمية النسبية ومفهوم الحيطة والحذر (مطر والسويطي، 2008، ص342).

إزاء ما تقدم فإن توفير الإفصاح المناسب في البيانات المالية يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف المحاسبية التي تحكم إعداد هذه القوائم، والخطوة الأولى في هذا السبيل تتمثل في إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص أو المعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كفة خاصية الملاءمة على ما عداها من الخواص الأخرى للمعلومات، وذلك على أساس أن خاصية الملاءمة هي المعيار الرئيسي للمعلومات التي يجب أن يتمحور حوله مفهوم الإفصاح المناسب مما يجعل من الضروري إجراء نوع من المقايضة بين خاصية الملاءمة من جهة والخواص الأخرى للمعلومات من جهة أخرى التي تمثل قيوداً على ملاءمتها، كالموضوعية والأهمية النسبية ولقد قاد ترجيح خاصية الملاءمة على حساب الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية إلى توسيع نطاق الإفصاح المرغوب في القوائم المالية. (مطر والسويطي، 2008، ص343)

أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

بما أن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية المحاسبية تترك آثاراً مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، لذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، وفي هذا الإطار من المهم جداً بصدد توفير الإفصاح المناسب أن يراعي معدوا القوائم المالية عدم عرض معلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه، وعموماً جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل

إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكمله تلحق بها. كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان إفصاحا عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية. ومن هنا يجب أن نحدد صفات الإفصاح المحاسبي لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها. (البستاني، 2005، ص31)

البيانات المالية:

يحدد المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة طبيعة العبارات التي يصاغ بها تقرير مدقق الحسابات وما يحتويه من معانٍ ودلالات يمكن لمستخدميه الوثوق بها والاعتماد عليها في تقييم الشركة، والتعرف على نتائج أعمالها ومركزها المالي. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009، ص57) لهذا فإن قيمة وأهمية المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة لا تتبع فقط من كونه النتاج النهائي لعملية التدقيق، ولكن أيضا بسبب كونه أحد المدخلات الأساسية لدى الكثير من المستخدمين في صنع قراراتهم الاستثمارية والائتمانية. لهذا فمن الأمور الهامة التي تمثلها البيانات المالية المنشورة عكسها للمدى الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والتدقيق من الناحيتين العلمية والعملية، ومدى إيفائها بحاجات المجتمع المتغيرة والمتطورة من المهنة.

وظائف البيانات المالية:

تتمثل وظائف البيانات المالية كما أوضحها حماد (2006، ص71) فيما يلي:

- 1- بيان المركز المالي للمنشأة من حيث الأصول والالتزامات.
- 2- توضيح المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي من حيث الأصول والموجودات، والالتزامات، وحقوق الملكية.
- 3- توضيح بيان الدخل الذي يمكن من خلاله قياس الأداء المالي للشركة بهدف توضيح الربح أو الخسارة التي تتعرض لها الشركة في نهاية فترة القياس.
- 4- تحديد بيان حقوق الملكية لمقدار تجمع وتغير حقوق المساهمين في الشركة خلال فترة زمنية محددة.
- 5- وضع بيان للتدفقات النقدية بهدف توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية.

6- وضع ملحق للإيضاحات والملاحظات لم يتم التطرق لها في البيانات المالية التي تصدر عن الشركة بشكل سنوي.

وسوف تتناول الدراسة في هذا الفصل مكونات البيانات المالية (قائمة المركز المالي-قائمة الدخل-قائمة التغيير في حقوق المساهمين-قائمة التدفقات النقدية-الإيضاحات والملاحظات) بالشرح والتفصيل لهذه المكونات كي يتسنى الوقوف على الأهمية التي تلعبها البيانات المالية المنشورة في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض على حد سواء.

أولاً: قائمة المركز المالي Statement of Financial Position

لكل منشأة -مهما كان نوعها- مركز مالي في تاريخ معين، ومن وجهة نظر أصحاب المنشأة يتمثل المركز المالي في مجموع الأصول التي تمتلكها المنشأة، وما عليها من التزامات تجاه الآخرين والملاك، وبهذا فإن الفرق بين الأصول والالتزامات يمثل صافي المركز المالي ويعبر عن حقوق أصحاب المنشأة. ولقد أوضح مطر وآخرون (2005، ص102) اختلاف العناصر المكونة للمركز المالي من مشروع إلى آخر باختلاف العوامل التالية:

- أ- اختلاف طبيعة عمل ونشاط المشروع، زراعياً أم صناعياً أم تجارياً أم خدماتياً.
- ب- اختلاف مصادر تمويل المشروع، ومدى الاعتماد على الأموال المقترضة، والأرباح المحتجزة، والمعاد استثمارها في المشروع.
- ج- اختلاف أوجه استخدام أموال المشروع في الأصول المختلفة، وحجم الأصول طويلة الأجل بالنسبة إلى الأصول المتداولة. ففي حين يكون حجم الأصول المتداولة كبير نسبياً في المشروعات التجارية ومشروعات الخدمات، في حين يمثل حجم الأصول طويلة الأجل في المشروعات الصناعية الجزء الأكبر من مجموع الأصول.

ومن ذلك، يتضح أن قائمة المركز المالي تشتمل على جانبين:

الأول: يشتمل على الأصول التي تمثل أوجه الاستثمار سواء أكانت أصولاً غير متداولة أم أصولاً متداولة.

والثاني: يشتمل على مصادر الأموال سواء أكانت من أصحاب المشروع أم من غيرهم.

المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي (الميزانية):

يستخدم المحاسبون مصطلح "الأصول" Assets للتعبير عن الممتلكات، و"الالتزامات" Liabilities للتعبير عن حقوق الآخرين من خارج المنشأة. كما يُستخدم مصطلح "حقوق الملكية" Owner's Equity، للتعبير عن حقوق صاحب أو أصحاب المنشأة. (Brad et. al, 2002, p.16) وحدد (Kieso, 2007, p.173) العناصر الرئيسية التي يعرضها قائمة المركز المالي فيما يلي:

(أ) الأصول أو الموجودات Assets:

الأصول هي منافع اقتصادية محتملة تحصل عليها المنشأة كنتيجة لأحداث أو عمليات مالية سابقة، وتتكون الأصول من العناصر التالية:

1- الأصول المتداولة: Current Assets

وتتكون من النقدية والأصول الأخرى المتوقع تحويلها إلى نقدية خلال دورة العمليات العادية للمنشأة أو خلال سنة واحدة، إذا كانت دورة العمليات تستغرق أكثر من سنة. وتُدرج الأصول المتداولة في الميزانية، طبقاً لدرجة سيولتها أو سرعة تحويلها إلى نقدية وفقاً للترتيب التالي:

1-1 النقدية Cash: وهي تمثل أموالاً حاضرة يتم قبولها فوراً كوسيلة من وسائل السداد، وتشمل العملات المعدنية والشيكات والودائع تحت الطلب في البنوك.

2-1 الأوراق المالية Marketable Securities: وتتمثل في الأسهم والسندات وأذون الخزينة، ونظراً لأن هذا النوع من الأوراق المالية يتمتع بدرجة عالية من السيولة لإمكان بيعها في أي وقت فإنها تُعدّ ضمن الأصول المتداولة.

3-1 الذمم المدينة Accounts Receivable: وتمثل المبالغ المستحقة على العملاء مقابل الخدمات التي تُؤدّى لهم أو البضاعة المباعة لهم بالأجل. ونظراً لأن الذمم المدينة أو حسابات المدينين تستحق السداد عادة خلال فترة قصيرة أقل من سنة فإنها تُعدّ ضمن الأصول المتداولة، وتزداد سيولة الذمم المدينة كلما زاد معدل دورانها أي كلما قصرت مدة تحصيلها من العملاء، وارتفاع معدل دوران الذمم المدينة يؤشر إلى ارتفاع جودة هذه الذمم والعكس بالعكس.

4-1 أوراق القبض Notes Receivable: تمثل ورقة القبض تعهداً كتابياً من العميل بسداد مبلغ محدد في تاريخ محدد. ونظراً إلى أنه يمكن تحويل ورقة القبض عادة، بالتظهير إلى طرف آخر أو إلى البنك والحصول على صافي قيمتها، فإنها تمثل أحد بنود الأصول الذي يمكن تحويله إلى نقدية فوراً، ومن ثمّ فإنها تُعدّ ضمن الأصول المتداولة.

5-1 مخزون البضاعة Inventory: وهي البضاعة المتبقية لدى المنشأة التي تعرض سلعاً للبيع في أي لحظة سواء على الأرفف أو في المخازن، وتزداد سيولة المخزون من البضاعة كلما زاد معدل دورانه أي كلما قلت فترة الاحتفاظ به على أرفف المخازن، وارتفاع معدل دوران المخزون يؤشر إلى جودة البضاعة والعكس بالعكس.

2- الأصول غير المتداولة أو طويلة الأجل: Long Term Assets

أوضح (Kieso, et. al, 2007, p.177) مصطلح الأصول طويلة الأجل بأنها الأصول التي لا يتوقع تسيلها خلال الفترة المالية أو التي تشتري لغرض الاستعمال وليس لغرض البيع. وتُدرج الأصول طويلة الأجل في الميزانية مرتبة طبقاً لآجالها، أي التي تبقى في المنشأة لفترة أقصر أولاً ثم التي تبقى لفترة أطول، وهكذا. لذا تظهر الأصول طويلة الأجل في الميزانية عقب الأصول المتداولة طبقاً للترتيب التالي:

1-2 الاستثمارات طويلة الأجل Long-Term Investments: وتتمثل بالاستثمارات إما في الأوراق المالية طويلة الأجل أو في العقار والتي تتجاوز فترة حيازتها في العادة سنة كاملة.

2-2 الممتلكات والمعدات والتجهيزات Property, Plant and Equipments: وهي الأصول التي تشتري بقصد استخدامها في نشاط المنشأة وليس بقصد البيع، ومن الأمثلة عليها الآلات والمعدات والأثاث والسيارات.

3- الأصول غير الملموسة: Intangible Assets

يطلق اصطلاح الأصول غير الملموسة على الأصول التي تفتقد الكيان المادي الملموس، مثال ذلك شهرة المحل وحقوق الاختراع والعلامات التجارية.

(ب) الالتزامات Liabilities:

تعرف الالتزامات بأنها تعهدات مالية على المشروع يُعترف بها وتُقدَّر طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها. ومطلوبات المنشأة هي الديون أو الالتزامات على المنشأة تجاه الآخرين، وهي بمثابة المصدر الآخر لتمويل النشاط وذلك بالإضافة إلى أموال الملاك. (Marilyn, et. al, 2007, p.126) وتشمل الالتزامات العناصر التالية:

1- الالتزامات المتداولة Current Liabilities:

هي الالتزامات التي على المنشأة والتي يتوقع تسيلها أو الوفاء بها إما عن طريق استخدام أصول متداولة أو عن طريق نشوء التزامات متداولة أخرى جديدة (Kieso, 2007, p.179). ومن الأمثلة المتعارف عليها للمطلوبات المتداولة ما يلي:

1-1 الذمم الدائنة Accounts Payable: نظراً لأن الذمم الدائنة تستحق السداد عادة خلال فترة قصيرة (أقل من سنة) فإنها تُدرج ضمن الالتزامات المتداولة.

2-1 أوراق الدفع Notes Payable: تنشأ عندما تتعهد المنشأة كتابةً بدفع مبلغ محدد في تاريخ مُحدّد، أو عندما تقترض من البنك لفترة قصيرة وتتعهد كتابياً بالسداد في تاريخ محدد. وتُبوَّب أوراق الدفع ضمن الالتزامات المتداولة ما لم تكن فترة استحقاق ورقة الدفع أطول من سنة.

2- الالتزامات طويلة الأجل Long Term Liabilities:

يطلق على الديون المستحقة على المنشأة التي تستغرق فترة سدادها أكثر من سنة، "ديوناً أو مطلوبات طويلة الأجل". وإذا كان جزء منها يستحق السداد في مدى سنة أو أقرب من تاريخ قائمة المركز المالي، فإن المبلغ المستحق يدرج ضمن الالتزامات المتداولة، وتعتبر الالتزامات طويلة الأجل المصدر الرئيسي لتمويل نشاط المشروع في الأجل الطويل، ومن أمثلة الالتزامات طويلة الأجل ما يلي:

1-2 القروض برهن Secured Accounts Payable: وهو دين في ذمة المنشأة مضمون ببند أو أكثر من الأصول. وقد تقترض المنشأة من أحد البنوك برهن أحد الأصول طويلة الأجل ثم تفشل في سداد القرض، فيتخذ البنك الإجراءات القانونية للحصول على الأصل المرهون، ثم يبيعه استيفاءً لقيمة الدين من حصيلة البيع ويعود أي جزء متبقٍّ من ثمن البيع إلى المنشأة.

2-2 قروض السندات Bonds Payable: تقتض الشركات المساهمة من الجمهور عن طريق إصدار سندات تتعهد فيها بسداد القرض بعد فترة طويلة (خمس أو عشر سنوات). وقد تكون السندات مضمونة ببعض أصول المنشأة أو غير مضمونة، فالسمعة الائتمانية الطيبة للشركة المساهمة قد تعفيها من تقديم ضمان عيني.

(ج) حقوق الملكية Owner's Equity:

وهي باقي قيمة الأصول بعد استبعاد قيمة الالتزامات كما عرفها (عبيدات، 2006، ص136)، لذا فإن قيمة حقوق الملكية تتوقف على تقييم الأصول والالتزامات، ويختلف عرض بيانات حقوق الملكية في الميزانية، طبقاً للشكل القانوني للمنشأة، وما إذا كانت منشأة فردية، أو شركة أشخاص، أو شركة مساهمة، كالتالي: (الشاهد، 2000، ص91)

1- المنشأة الفردية Sole Proprietorship: المملوكة لشخص واحد يعرض رأس مال المالك تحت اسم حقوق الملكية owner's Equity.

2- شركات الأشخاص Partnerships: المملوكة لشخصين أو أكثر يحدد عددهم قانون الشركات، تعرض حقوق الملكية كمبلغ لكل مالك بصفة مستقلة تحت اسم حقوق ملكية الشركاء Partners' Equity.

3- الشركات المساهمة Corporations: يستخدم اصطلاح حقوق حملة الأسهم Stockholders' Equity.

ثانياً: قائمة الدخل Income Statement

عرّف خميس والجراح (2007، ص78) قائمة الدخل على أنه بيان مالي يقيس الأداء المالي للشركة في فترة محاسبية معينة ويوضح كيف يمكن للشركة أن تعيد استثمار دخلها أو توزيعه في هيئة توزيعات أرباح على المساهمين بها. ويقاس الأداء المالي للشركة بتتبع قائمة الدخل والمقارنة بين إيراداته ونفقاته في الأنشطة المختلفة (التشغيلية وغير التشغيلية). كما يبين قائمة الدخل صافي الربح أو الخسارة التي تتعرض لها الشركة في نهاية فترة القياس ودائماً ما تكون عن ربع سنة أو عن سنة مالية كاملة. وتعرف قائمة الدخل أيضاً ببيان الأرباح والخسائر profit and loss statement أو بيان الإيرادات والنفقات statement of revenue and expenses، وتنقسم قائمة الدخل إلى قسم تشغيلي وآخر غير تشغيلي، فالقسم التشغيلي يفصح عن نفقات وإيرادات الشركة نتيجة لنشاطها التشغيلي القائم أي نشاطها الرئيسي، أما القسم غير التشغيلي

فيضم نفقات وإيرادات الشركة نتيجة لنشاطها غير المرتبط مباشرة بخطط إنتاجها أو بعمل الشركة الرئيسي، وكلما زادت التفاصيل في قائمة الدخل كلما كان أكثر إفادة وشفافية للمستثمر والمقرض على حد سواء. لذا وبقصد توفير المزيد من الإفصاح والشفافية تنص معايير التقارير الدولية IFRS في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على ضرورة إعداد قائمة الدخل الشامل Comprehensive Income Statement، والذي تظهر فيه تفاصيل الدخل من جميع المصادر التشغيلية وغير التشغيلية.

ثالثاً: قائمة حقوق الملكية Statement of Shareholder Equity

تظهر قائمة حقوق المساهمين مقدار تجمع وتغير حقوق المساهمين في الشركة خلال فترة زمنية محددة، وهو حقوق المساهمين يعني نمواً حقيقياً لأموال المستثمرين، ويتم الأخذ بعين الاعتبار أن تسجيل ارتفاع في قيم أصول الشركة مع انخفاض في حقوق المساهمين يكون مرد ذلك الارتفاع بسبب ديون وليس بسبب تحسن ونمو حقيقي لأموال المساهمين، ويمكن أن تشمل حقوق الملكية البنود التالية: (Wild et. al, 2004)

- الأسهم الممتازة Preferred Shares
- علاوة الاصدار (رأس المال الإضافي) Additional paid-in Capital
- الاحتياطي الإجباري Compulsory Reserves
- الاحتياطي الاختياري Optional Reserves
- الأسهم العادية (بالقيمة الاسمية) Common Shares (at par)
- الأرباح المجمعة Retained Earnings
- أسهم الخزينة Treasury

رابعاً: قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows

وقد تطلبها المعيار الدولي رقم (7) "قائمة التدفقات النقدية" الصادر عن لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) عام 2009 بصورته النهائية.

1-4 أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية:

إن الهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية. فقائمة التدفقات النقدية توضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة، كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها (Wild, et al., 2003, p.384). وتنبع أهمية قائمة التدفق النقدي من دوره في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية. لذا تعتبر هذه البيانات بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملاءمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة بما تحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار، وإمكانية التنبؤ المستقبلي في التوسع. ولقد أوضحت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2009، ص766) أهمية قائمة التدفقات النقدية بالنقاط التالية:

- 1-1-4 إن معلومات التدفقات النقدية للمشروع مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدره المشروع على توليد النقدية، واحتياجات المشروع في استخدام هذه النقدية.
- 2-1-4 عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكيف مع الفرص المتغيرة.
- 3-1-4 إن معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة.
- 4-1-4 تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ، وتوقيت، ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية. وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.
- 5-1-4 تزود مستخدمي البيانات المالية بالكيفية التي يولد ويستخدم فيها المشروع النقدية وما يعادلها.

وخلالاً لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي اللذين يعدان استناداً إلى أساس الاستحقاق وبالتالي إلى ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية، يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية استناداً إلى الأساس النقدي، أي بمقارنة المقبوضات النقدية للفترة بالمدفوعات النقدية خلالها، ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، تعرض المعلومات في قائمة التدفقات النقدية في ثلاثة أبواب رئيسة مصنفة على النحو التالي:

- أ- مصادر النقد من النشاط التشغيلي: ويلخص هذا الباب حركة مقبوضات واستخدامات النقد للأنشطة التشغيلية للمشروع على مدار فترة زمنية معينة، ويكون الرصيد النهائي لهذا الباب إما موجباً (فائض) Surplus أو سالباً (عجز) Deficit، وفي حالة كونه (فائض) يعتبر ذلك مؤشراً أولاً على ارتفاع جودة أرباح المشروع Quality of Earnings والعكس بالعكس. لذا يعتبر صافي التدفق النقدي التشغيلي من وجهة نظر المحللين الماليين أكثر كفاءة من صافي الدخل المحاسبي كمؤشر لتقييم ربحية المشروع.
- ب- مصادر النقد من الأنشطة الاستثمارية: ويلخص هذا الباب حركة النقد من مقبوضات ومدفوعات تنتج عن حيازة الأصول طويلة الأجل أو عن بيع البعض منها.
- ج- مصادر النقد من الأنشطة التمويلية: ويلخص هذا الباب حركة النقد التي تنتج إما في مجال مصادر تمويل المشروع الداخلية والخارجية، أي الأموال التي يحصل عليها المشروع إما من الملاك أو من المقرضين، وكذلك في مجال تسديد الديون طويلة الأجل، أو في تخفيض رأس المال أو في التوزيعات النقدية على المساهمين.

خامساً: الإيضاحات والملاحظات Disclosures or Notes to Accounts

يعتمد إعداد البيانات المالية على الإفصاح المحاسبي للأحداث الاقتصادية، فإلى جانب أن الإفصاح المحاسبي يتم للأحداث في توقيتات مختلفة يتم تجميعها في نهاية الفترة بصورة بسيطة لأغراض إعداد البيانات المالية مما يضعف من قدرة هذه البيانات على تصوير الحالة الاقتصادية الحقيقية للشركة في تاريخ محدد، فإن هناك أحداثاً اقتصادية عديدة لم يتطرق إليها النموذج المحاسبي بأدوات الإفصاح العادية ولم تجد مثل هذه الأحداث طريقها إلى البيانات المالية التاريخية. من الأحداث التي لا يتم الاعتراف بها طبقاً لآليات الإفصاح التقليدية معظم العقود التي تبرمها الشركة للدخول في أسواق جديدة أو إنتاج منتجات جديدة

(أبو المكارم، 2004)، على الرغم من أن مثل هذه المعلومات قد يكون لها تأثير قوي على أداء سهم الشركة في سوق المال. على سبيل المثال فإن إبرام إحدى الشركات لصفقة مالية يمتد أثرها لفترة قادمة توفر هذه الصفقة للشركة توريد منتجها بصورة ثابتة لفترة طويلة مثل هذه المعلومة يكون لها أثر إيجابي على سعر السهم ولكنه في الحقيقة لا يمكن تضمين أثرها على البيانات المالية الحالية.

من ناحية أخرى، فإن الشركة قد تدخل في اتفاقات اقتصادية لتنفيذ تعهدات معينة في المستقبل، يترتب على هذه الاتفاقات حقوق أو التزامات مستقبلية، في هذه الحالة فإن الإفصاح المحاسبي في صلب البيانات المالية لا يغطي في كثير من الأحيان مثل هذه الالتزامات ولا يعكس أثرها على المركز المالي للشركة.

في كلا الحالتين فإن البديل المحاسبي المقترح هو الإفصاح عن ملخص هذه العقود والارتباطات في الإيضاحات المتممة/الملحقة بالبيانات. إلى جانب هذه المعلومات، فإن تلك الإيضاحات المتممة للبيانات المالية تتضمن معلومات أخرى متعددة عن تفاصيل الأرصدة الظاهرة بالبيانات مثل: العلاقة مع الأطراف ذوي العلاقة، وبيان السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية. هذه الإيضاحات تساعد المحلل المالي على فهم المعلومات الواردة بالقوائم المالية، كما تساعد على إجراء تقديرات إضافية يمكن استخدامها في تعديل قيم البيانات المالية للوصول إلى تحديد أدق للمركز المالي والربح.

الهدف من البيانات المالية:

تهدف البيانات المالية الى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي بحيث تساعد هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن البيانات المعدة لهذا الغرض تلبى الاحتياجات المشتركة لغالبية المستخدمين ولكن البيانات المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية لأن هذه البيانات والى حد كبير قد لا تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية (الخلايلة، 2004). كما تظهر البيانات المالية نتائج الأداء الإداري أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي عهدت إليها، وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون بتقييم الأداء الإداري أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية تضم على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في الشركة أو بيعها أو إذا ما كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال أخرى مكانها،

ولتحقيق هذه الأهداف تقدم البيانات المالية معلومات عن المشروع حول (الموجودات، والالتزامات، والدخل والمصروفات كما في ذلك الأرباح والخسائر، والتدفقات النقدية) وذلك في عرض منظم للمركز المالي للمشروع والعمليات التي يقوم بها.
مستخدموا البيانات المالية المنشورة:

إن مستخدمي معلومات البيانات المالية عديدون وتتنوع احتياجاتهم لهذه المعلومات حسب طبيعة كل مستخدم، فمن هؤلاء المستخدمين (المستثمرين، والمقرضين، والموظفين، والحكومة، والموردين، والعملاء والجمهور) كما إن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح ومن هنا نلاحظ مدى أهمية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لاتخاذ قرار شراء الأسهم أو عدمه.
وتعكس البيانات المالية الوجه الحقيقي للشركة بموضوعية وحيادية بعيداً عن وسائل الدعاية الموجهة، حيث تختصر الكثير من الكلمات من خلال لغة الأرقام، والتي هي لغة موجهة يستطيع المستثمر والمقرض من خلالها معرفة الكثير من خلال قراءة أرقام محددة، ونسب مالية متعارف عليها، تضع أمامه صورة واضحة عن تاريخ الشركة، وحاضرها، وما يتوقع لها في المستقبل القريب والبعيد. (مطر، 2006، ص56)

وفيما يختص بالبيانات المالية التي عادة ما تقدم للجهات الخارجية ومنها البنوك وحملة الأسهم، فهذه البيانات إجبارية وقد تعد من خلال مكاتب استشارية منفصلة عن الشركة، والتي تقوم بدور المحلل لنشاط الشركة، وتمثل هذه المكاتب ومدى شهرتها عامل أمان وثقة للبنوك ولحملة الأسهم يظهر وبشكل حيادي حقيقة الموقف المالي للشركة، علماً بأن أي تجاوز من قبل هذه المكاتب الاستشارية والمتمثل في إظهار موقف الشركة المالي على غير حقيقته يمكن أن يعرض هذه المكاتب للمساءلة القانونية، وقد تفقد هذه المكاتب كنتيجة لذلك الرخصة الممنوحة لها لمزاولة النشاط إذا ما تأكد للجهات القانونية أن هذه الجهات لا تلتزم بالمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو أنها تدخلت في تحويل مثل هذه البيانات لخدمة أهداف مجلس الإدارة الغير مشروعة.

وتوضع هذه البيانات المالية لكي يقرأها المالك حتى يكون على دراية بموقف الشركة المالي ومن ثم اتخاذ القرارات بما يتناسب مع قوة أو ضعف الموقف المالي للشركة، ويقرأها البنك لكي يتعرف على المركز الائتماني للشركة وحجم الموجودات والالتزامات والنقدية حتى يتمكن من تحديد درجة التسهيلات التي يمكن أن تمنح للشركة، ويقرأها أيضاً حملة الأسهم لكي يتعرفوا على مستوى وكفاءة مجلس إدارة الشركة من خلال التعرف على المشاريع القائمة، وربحيتها، وعلى فرص النمو المستقبلية التي يتم من خلالها تحديد السعر العادل لأسهم الشركة حالياً أو في المستقبل القريب والبعيد. (الشاهد، 2000، ص84)

أهمية البيانات المالية المنشورة كمصدر للمعلومات:

تعتبر البيانات المالية الوسيلة التي تستخدم لإبلاغ الأطراف الخارجية بالمعلومات التي تم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية - بصورة دورية منتظمة- وتنقسم هذه المعلومات إلى نوعين رئيسيين:

- (أرصدة) مالية ترتبط بتاريخ معين، أو بلحظة زمنية معينة. (بيان المركز المالي)
- (تدفقات) مالية ترتبط بفترة زمنية معينة. (بيان الدخل)

ويشير مصطلح (الأرصدة) إلى المعلومات التي تتعلق بالمركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة، ويعتبر بيان المركز المالي الوسيلة الرئيسة لإبلاغ هذه المعلومات، كما تعتبر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية العناصر الأساسية التي تصور المركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة. ويشير مصطلح (التدفقات) إلى المعلومات التي تتعلق بالتغيرات التي تطرأ على المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة، وتشمل هذه التغيرات ما يلي:

(غريب، 2007، ص69)

(أ) المعلومات التي تتعلق بنتائج أعمال المنشأة خلال هذه الفترة، وتعتبر قائمة الدخل الوسيلة الرئيسة لإبلاغ هذه المعلومات كما تعتبر الإيرادات والمصروفات والمكاسب، والخسائر، وصافي الدخل (أو صافي الخسارة) العناصر الأساسية التي تصور نتائج أعمال المنشأة خلال تلك الفترة الزمنية.

(ب) المعلومات التي تتعلق بالتغيرات التي تطرأ على حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة. وتعتبر قائمة التغيرات في حقوق الملكية الوسيلة الرئيسة لإبلاغ هذه المعلومات. كما يعتبر صافي الدخل (أو صافي الخسارة) واستثمارات أصحاب رأس المال والتوزيعات على أصحاب رأس المال العناصر الأساسية التي تصور هذه التغيرات خلال تلك الفترة الزمنية.

(ج) المعلومات التي تتعلق بالتدفق النقدي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة. وتعتبر قائمة التدفق النقدي الوسيلة الرئيسية لإبلاغ هذه المعلومات، وتبرز هذه القائمة التغيرات التي تطرأ على الأصول والالتزامات وحقوق أصحاب الملكية والتي تؤدي إلى التأثير على النقد أو الموارد السائلة الأخرى.

ويتحدد الغرض الأساسي من البيانات المالية المنشورة كمصدر لاتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض من قبل الجهات ذات العلاقة، وتكمن المشكلة الأساسية في البيانات المعروضة على المستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بأن هذه البيانات تعد بمعرفة الإدارة، وجوهر الشركات المساهمة هو انفصال الملكية عن الإدارة للاستفادة من خبرات وتخصصات المديرين المهنيين، هذا من ناحية، والاستفادة من مدخرات المستثمرين ممن لا يتوفر لهم الوقت ولا المعرفة لإدارة أنشطة اقتصادية من الناحية الأخرى، في هذه الحالة فإن مسؤولية الإدارة تتمثل في العمل على تحقيق مصلحة حملة الأسهم وزيادة قيمة المنشأة، والتقرير عن نتيجة الأداء بصفة دورية حتى يتمكن حملة الأسهم من تقييم موقف استثماراتهم وتقييم أداء الإدارة بصفة دورية. من هذه الفجوة تظهر مشاكل انفصال الملكية عن الإدارة، فالإدارة تضع مصالحها مع مصالح حملة الأسهم والمستثمرين في مقدمة أولوياتها، ولا تفوت على نفسها أي فرصة لتحسين صورة التقرير المالي حتى يعكس صورة جيدة عن أدائها. وبناءً عليه فإن لدى الإدارة أكثر من دافع للتأثير في القيم المالية التي تتضمنها القوائم المالية لتجعل تلك القوائم على الصورة التي يفضلها الملاك، وذلك سعياً وراء تجديد عقودها من جهة وكذلك تضخيم المكافآت المالية التي تتقاضاها من جهة أخرى، وعلى الرغم من الآليات التي تضعها نظم الحوكمة على الشركة، كالإلزام بالتدقيق المستقل وبالمعايير المحاسبية المقبولة كالمعايير الدولية، إلا أن طبيعة القياس المحاسبي المعتمد على أساس الاستحقاق في ظل تعدد بدائل السياسات والمبادئ المحاسبية المبني عليها يوفر للإدارة مساحة كبيرة للتأثير في الأرباح والقيم المحاسبية الأخرى، وذلك سواء من خلال ممارستها لما يعرف بعملية إدارة الأرباح Earnings Management، أو من خلال تجاوزها ذلك إلى ممارسة التلاعب فيها Earnings Manipulation التي تقع في نطاق الغش والتدليس. بناءً عليه فإن تحليل البيانات المالية المنشورة في ظل الفهم التام لمثل هذه الحقائق يجعل المحلل المالي قادراً على تحديد أدق للمركز المالي والأرباح قبل اتخاذ القرارات الاقتصادية، كالاستثمار والإقراض وغيرها من القرارات التي تعتمد على معلومات البيانات المالية.

(حنان، 2005، ص 45-46)

ولكي تتمكن البيانات المالية المنشورة من تحقيق هدفها لجميع مستخدمي وقراء تلك البيانات يجب أن تتمتع بالصفات التالية:

1- الشمولية: تشير هذه الخاصية إلى ضرورة توفر سمة الشمولية التي تكفل الإجابة على كل الاستفهام لأن عدم القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة والسليمة يدل على عدم شمولية هذه المعلومات. (زيود وأخرون، 2007، ص182)

2- الموثوقية: ويعد هذا المبدأ بمثابة المحصلة النهائية لجميع أشكال التحيز التي تنشأ في عملية القياس المحاسبية عبر مراحلها المختلفة، وهو ينشأ في الأحوال التي يعجز فيها النظام المحاسبي عن توفير القياسات المحاسبية الموثوق بها أو المعول عليها للتنبؤ المستقبلي. (مطر والسويطي، 2008، ص157)

3- الملاءمة: مبدأ المواءمة على صلة بملاءمة مخرجات عملية القياس المحاسبي للأغراض المستخدمة فيها البيانات المحاسبية، ويتم تقييم هذا المبدأ بمدى الاستفادة التي يحققها مستخدم البيانات من مخرجات عملية القياس، وكلما زادت استفادته من هذه البيانات كلما نقص تحيز المواءمة والعكس بالعكس، وتتمثل الحالة الوحيدة التي ينتفى فيها تحيز المواءمة تماماً، حين ينجح المحاسب في توفير مخرجات القياس التي يطلبها مستخدم البيانات بالضبط بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب. (مطر والسويطي، 2008، ص156).

4- التوقيت: من خلال توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة لذلك لا بدّ من مراعاة التوقيت المناسب في إعداد وعرض القوائم المالية. (زيود وأخرون، 2007، ص182)

5- الوضوح: يقصد بالوضوح خلو المعلومات المعروضة في البيانات المالية من الغموض والالتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة. (زيود وأخرون، 2007، ص182)

6- الإفادة: يتجه هذا المبدأ إلى تبني فكرة وجوب اختيار الطرق والأساليب والمبادئ المحاسبية وفقاً لمدى المنفعة أو الفائدة المحققة منها لمستخدمي البيانات المالية فيما يختص باتخاذ قراراتهم، ويتجلى ذلك في مقولة (Hendrisken, 1991) والتي مفادها:

A Theory without Practical Consequences is a Bad Theory

ونتيجة لتطور أغراض المحاسبة من حيث تلبية حاجات مستخدمي البيانات المالية تم تبني هذا المبدأ والذي يقوم على النظم المفيدة في بناء نماذج القرارات، وتقييم هذه النماذج من خلال نموذج رياضي يقارن بين عناصر نماذج الاستثمار المتعلق بالإفناق الرأسمالي والإيراد المتوقع من كل بديل من البدائل المتنافسة، وعليه يتم اختيار البديل الأفضل بناءً على ضوء أكبر منفعة متوقعة من بين البدائل المعروضة لمتخذ القرار. (مطر والسويطي، 2008)

أهمية البيانات المالية المنشورة التي تعرضها قائمة المركز المالي:

يتم ترتيب بيان المركز المالي على شكل قائمة تبين الموجودات تليها الالتزامات ثم حقوق المساهمين. وتدرج البنود الرئيسة لكل من الموجودات والالتزامات في بيان المركز المالي إما تنازلياً أو تصاعدياً حسب درجة سيولتها وذلك تبعاً لطبيعة نشاط المنشأة، ففي المنشآت العاملة في قطاعي التجارة والمال مثلاً يتم عرض الموجودات والالتزامات المتداولة في رأس البيان وقبل الموجودات والمطلوبات طويلة الأجل، حيث تعطي هذه المنشآت أهمية كبيرة لعنصر السيولة Liquidity، بينما في المنشآت العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات يتم عرض الموجودات والالتزامات طويلة الأجل في رأس بيان المركز المالي باعتبارها الأصول المولدة للإيرادات Earnings Assets، ويتضمن البيان بالإضافة إلى أرقام السنة المالية الحالية أرقام السنة السابقة لأغراض المقارنة. وعليه يسهل على المستثمر أو المقرض على حد سواء التعامل مع هذه البيانات من خلال مقارنة البيانات المنشورة للسنة الحالية مع البيانات المنشورة للسنة السابقة، وهذا بدوره يوضح مدى تحسن أداء هذه المنشأة من عدمه، ويعد من الأهمية بمكان بالنسبة للمستثمرين والمقرضين على وجه الخصوص ما يعرضه بيان المركز المالي من خلال حساب المدينين الذي يظهر في البيان، ولكي يتم تحديد صافي رصيد حساب المدينين لابد من التعرف على أنواع الديون التي يمكن أن تؤثر في إظهار ذلك الرصيد والتي تشمل الأنواع الرئيسة الآتية: (علي وشحاتة، 2007)

— الديون الجيدة: وهي الديون المترتبة بذمة زبائن يمكن أن يسددوا ما بذمتهم خلال الفترة المالية الجارية بصورة مؤكدة على الغالب، ويمكن الحكم على نوعية الديون بأنها جيدة من خلال الاطلاع على التعاملات المالية السابقة مع الزبائن ومدى انتظامهم في عمليات التسديد، وكذلك قوة وسلامة مراكزهم المالية ومدى توفر الضمانات الخاصة بعمليات التسديد.

الديون المعدومة: وهي الديون التي لا أمل في تحصيلها نتيجة لإشهار إفلاس المدين أو لوفاته وعدم كفاية التركة لتسديد كل أو بعض ديونه أو لمضي المدة القانونية على الدين أو لأي سبب آخر، وتعتبر الديون المعدومة خسارة حقيقية وقعت فعلاً، لذا يجب تنزيلها من رصيد حساب المدينين (لذلك المدين)، لكي يتم إظهاره بالمبلغ الصافي في قائمة المركز المالي. مع الأخذ بعين الاعتبار في اتخاذ قرارات الاستثمار بأن الديون المعدومة لا يظهر حسابها في بيان المركز المالي لأنه يعتبر من ضمن الحسابات المؤقتة، إذ يتم إقفاله في حساب الأرباح والخسائر.

- الديون المشكوك في تحصيلها: وهي الديون التي يحتمل عجز المدين عن التسديد كلياً أو جزئياً، كما تشير بذلك بعض الظواهر مثل عدم انتظام سداد الديون في مواعيدها أو أن يكون المدين في طريقه للتصفية أو غير ذلك، وتعتبر الديون المشكوك فيها خسارة متوقعة الحصول لذا يجب أخذها بالحسبان عند إعداد الحسابات الختامية وبيان المركز المالي، وذلك بخصمها من أرباح الفترة الحالية أو بمعنى آخر حجز مبلغ من أرباح السنة لمقابلة هذه الخسائر، وذلك بتكوين مخصص يطلق عليه (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها) يحمل به حساب الأرباح والخسائر، وينزل هذا المخصص من رصيد المدينين في قائمة المركز المالي.

من المعلومات الهامة التي تهتم المقرضين خاصة ويتوجب عرضها في بيان المركز المالي ما على المنشأة من ديون سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل، لأن قيمة هذه الديون سواء اتخذت شكل القروض المباشرة أم السندات بأنواعها منسوبة إلى قيمة الموجودات أو إلى قيمة حقوق الملاك تحدد ما يعرف بنسب الرفع المالي Financial Leverage، والتي تلعب دورها الهام كمؤشر لمتانة أو ضعف المركز المالي للمنشأة المقترضة ومن ثم مدى قدرتها على سداد الدين.

ومن أهم المؤشرات التي يمكن لفئة المقرضين الاستفادة منها من معلومات بيان المركز المالي ما يلي:

1- نسب ومؤشرات السيولة بأنواعها مثل: صافي رأس المال العامل، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة.

2- نسب الملاءة بأنواعها مثل: نسب المديونية أو نسب الدائنية أو نسب الرفع المالي.

وتستخدم هذه النسب من قبل المقرضين في اتخاذ قرارات الائتمان ومنح التسهيلات المصرفية سواء في مجال تحديد الضمانات والكفالات التي يقدمها العملاء المقترضون أو في تحديد معدلات الفائدة على القروض والتسهيلات الممنوحة لهم.

أهمية البيانات المالية المنشورة التي تعرضها قائمة الدخل:

يوضح بيان الدخل نتيجة أعمال المنشأة خلال الفترة المالية، ويتم إعدادها على أساس الاستحقاق ووفقاً لمبدأ المقابلة بين إيرادات الفترة ومصروفاتها. وتبدأ هذه القائمة بصافي المبيعات أو الإيرادات (وهي القيمة المالية للمبيعات خلال العام) ثم يتم خصم تكلفة المبيعات (تكلفة شراء وتصنيع المنتجات التي تم بيعها) وصولاً إلى مجمل الربح (وهو الفرق بين صافي المبيعات وتكلفة المبيعات) الذي يتم منه بعد ذلك خصم المصاريف التشغيلية (الإدارية والعمومية والتسويقية) التي تكبدتها المنشأة خلال الفترة ليتحدد في النهاية صافي الدخل قبل الضريبة. وعليه فإن صافي الربح يمثل قيمة الأرباح المالية التي حققتها الشركة خلال الفترة، وهذه الأرباح لا علاقة لها بالنقد المتوفر لدى الشركة، ولكنها تعبر عن الفرق بين صافي المبيعات ومصاريف الشركة طبقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات المبني على أساس الاستحقاق. فلو افترضنا أن كل المبيعات أو جزءاً منها كان أجلاً أو على الحساب فإن قيمة المبيعات التي سيتم تحصيلها في المستقبل تدخل في حسابات قائمة الدخل على أساس أن الإيراد قد تحقق فعلاً، في حين أن النقد لم يتم استلامه بعد. لذلك نرى في احتساب صافي الدخل أن هناك بنوداً تدخل لا يترتب عليها تدفق نقدي كاستهلاك الأصول الثابتة الملموسة مثلاً، أو إطفاء الأصول غير الملموسة وكذلك التغيرات التي تحدث في المخصصات، (Wild, et al., 2003, p.393-395)، وعليه فإن بيان الدخل يعاني من بعض نقاط الضعف التي تتمثل بما يلي: (أحمد، 2008، ص13)

— عدم تطابق رصيد صافي الربح الذي يظهر في هذا البيان مع صافي التدفق النقدي التشغيلي الفعلي وذلك بسبب اختلاف طريقة الإعداد، فبيان الدخل يقوم على أساس الاستحقاق الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من دخل ومصروفات حتى لو لم يقبض هذا الدخل أو لم تدفع هذه المصروفات. لذا قد تتعرض بعض المؤسسات لخطر العسر المالي الفني على الرغم من تحقيقها للأرباح في بيان الدخل.

- الأخذ بأساس الاستحقاق في إعداد حساب الأرباح والخسائر يؤدي إلى جعل المصروفات والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها، وهذا الأمر يسبب صعوبات جمة في استخدام رقم الأرباح والخسائر لتقدير سيولة المشروع.

- يلخص بيان الدخل بعض الأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية السابقة، ويوضح آثارها في شكل ربح أو خسارة، ولكن لا يبين قدرة المشروع على الدفع.

وقد يكون هناك عدم دقة في الأرباح الظاهرة في حسابات المؤسسة نتيجة لتطبيق بعض المبادئ المحاسبية الخاضعة للاجتهاد الشخصي خاصة فيما يتعلق بسياسات الاستهلاك وتسعير بضاعة آخر المدة وتحديد الديون المشكوك فيها.

ومن أهم المؤشرات المالية التي تستخلص من معلومات بيان الدخل والتي تخدم فئة المستثمرين بشكل خاص ما يلي (علي وشحاتة 2007):

- 1- نسبة ربح التشغيل/المبيعات وذلك كمؤشر لكفاءة الشركة في تحقيق الأرباح التشغيلية
- 2- نسبة صافي الربح/المبيعات وذلك كمؤشر لربحية الشركة بشكل عام ومن جميع المصادر
- 3- عائد السهم العادي Eps، والعائد على حقوق الملكية ROE كمؤشرين لما يحققه المستثمرون في الشركة على أموالهم المستثمرة فيها.
- 4- توزيعات السهم العادي Dps كمؤشر لقدرة الشركة على توزيع الأرباح على المساهمين.

أما المؤشرات التي تستخلص من بيان الدخل وتخدم فئة المقرضين فمن أهمها ما يلي:

- 1- نسبة التغطية Coverage Ratio وهي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضريبة منسوباً إلى مصروف الفائدة، وتقيّم قدرة الشركة على تسديد فوائد القروض من نشاطها التشغيلي.
- 2- قيم المخصصات التي تعرض سواء أكان للمخزون أم لمحفظة الأوراق المالية.

أهمية البيانات المالية المنشورة التي تعرضها قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

يهتم المساهمون ومستشاروهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء الاستثمارات أو الاحتفاظ بها أو بيعها، ويحتاج المساهمون أيضاً إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على إجراء توزيعات أرباح، كما يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها، وهذا بدوره عمق من أهمية المعلومات المالية المنشورة التي يعرضها بيان التغيرات في حقوق الملكية، إذ رغم أن حقوق الملكية متمم حسابي إلا أنه يمكن تصنيفه في الميزانية في شكل مجموعات فرعية. فمثلاً في حالة الشركات المساهمة يمكن أن يظهر بشكل منفصل كل من رأس المال المدفوع من المساهمين والأرباح المحجوزة والاحتياطات التي تمثل تجنباً للأرباح المحجوزة، والاحتياطات التي تمثل تعديلات المحافظة على رأس المال، ومثل هذا التصنيف قد يكون ملائماً لاحتياجات اتخاذ القرارات من جانب مستخدمي البيانات المالية إذ يمكن إظهار القيود القانونية وغيرها من القيود على إمكانية المنشأة توزيع أو استخدام حقوق الملكية، يضاف إلى ذلك أن ذلك التبويب قد يعكس حقيقة الاختلافات بين فئات حقوق المساهمين فيما يتعلق بحقوقهم في الحصول على أرباح الأسهم، واسترداد رأس المال. (أبو المكارم، 2004)

وعليه يصبح اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض من قبل الجهات المعنية قائماً على مفاهيم واضحة يتم بناؤها على المعلومات المستمدة من بيان التغيرات في حقوق الملكية، مما يمكن المستثمرين والمقرضين اتخاذ قراراتهم في مجالات مثل: (بو شليح، 2008)

- أ- اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها.
- ب- تقييم أداء الإدارة ومدى وفائها بمسؤولياتها تجاه المساهمين.
- ج- تقييم مدى قدرة المنشأة على سداد مستحقات العاملين وتقديم مزايا إضافية لهم.
- د- تقييم درجة الأمان المتعلقة بالأموال المقترضة من قبل المنشأة.
- هـ- تحديد السياسات الضريبية.
- و- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار أرباح الأسهم.
- ز- اتخاذ الإجراءات المنظمةة لأنشطة المنشآت.

أهمية البيانات المالية المنشورة التي تعرضها قائمة التدفقات النقدية:

إن الهدف الأساسي من إعداد بيان التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والمقرضين وغيرهم في تقييم وتحليل المركز النقدي للشركة من خلال توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية. فبيان التدفقات النقدية يوضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة، كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها (Wild, et al., 2003, p.384). وتنبع أهمية بيان التدفق النقدي من دوره في توفير معلومات لا تظهر عادة في أي من بيان الدخل وبيان المركز المالي، لذا تعتبر بمثابة صلة الوصل بين كل من بيان الدخل والميزانية العمومية، كما أنه أكثر ملاءمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة بما يحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منه من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار، وإمكانية التنبؤ المستقبلي في التوسع. ويمكن توضيح أهمية بيان التدفقات النقدية بالنسبة للمتستخدمين من مستثمرين ومقرضين بالنقاط التالية: (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009، ص766)

- إن معلومات التدفقات النقدية للمشروع مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة المشروع على توليد النقدية، واحتياجات المشروع في استخدام هذه النقدية.
- عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكيف مع التغيرات.
- إن معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة.
- تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ، وتوقيت، ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية. وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

– تزود مستخدمي البيانات المالية بالكيفية التي يولد ويستخدم فيها المشروع النقدية وما يعادلها. كما يمكن الاستفادة من معلومات التدفق النقدي في تقييم نوعية الأرباح Earnings Quality، وذلك عن طريق مقارنة صافي التدفق من النشاط التشغيلي الذي يظهر في بيان التدفق النقدي مع صافي الربح الذي يظهر في بيان الدخل، إذ كلما كان صافي التدفق النقدي التشغيلي موجباً ويشكل نسبة مرتفعة من صافي الربح كلما كان ذلك مؤشراً على ارتفاع جودة أو نوعية أرباح الشركة والعكس بالعكس، أما التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية فيخدم المقرضين بالمعلومات التي يقدمها عن مصادر تمويل الشركة وأوجه استخدامات هذا التمويل. (مطر، 2006).

أهمية البيانات المالية المنشورة التي تعرضها الملاحظات (الإيضاحات):

تتضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية المنشورة معلومات متعددة عن تفاصيل الأرصدة الظاهرة بالبيانات، كما توضح العلاقة مع الأطراف ذوي العلاقة، والسياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية، وتعمل هذه الإيضاحات على فهم المعلومات الواردة بالقوائم المالية من قبل المحلل المالي سواء أكان الهدف منها لغايات الاستثمار أم لغايات الإقراض، كما أنها تساعد على إجراء تقديرات إضافية يمكنه استخدامها في تعديل قيم البيانات المالية للوصول إلى تحديد أدق للمركز المالي والربح، يتم بناءً عليه اتخاذ قرار الاستثمار أو قرار الإقراض. (علي وشحاته، 2007)

وهنا قد يستفيد المستثمر والمقرض من معلومات إضافية متاحة يتم على أساسها اتخاذ قرار الاستثمار أو الإقراض من عدمه، وقد تكون بعض هذه الملاحظات المتممة سبباً مباشراً في اتخاذ القرارات من عدمها، فقد تحتوي البيانات المالية المنشورة على ملاحظات وجداول إضافية ومعلومات أخرى، مثل معلومات إضافية عن بنود البيانات المالية والتي تعتبر ملائمة لاحتياجات مستخدمي البيانات المالية، وقد تتضمن إفصاحاً عن المخاطر وعوامل عدم التأكد التي تؤثر على المنشأة وكذا أية موارد أو التزامات لا تظهرها البيانات المالية الأساسية. ويمكن تقديم المعلومات المتعلقة بالقطاعات الجغرافية وقطاعات النشاط للمنشأة وآثار تغيرات الأسعار في شكل معلومات إضافية.

كما يمكن أن يتم الإفصاح عن أي من البنود التي لم تستوف معايير الإفصاح في الملاحظات أو المواد الإيضاحية أو الجداول الملحقّة، ويكون من المناسب إجراء ذلك عندما يكون العلم بالبند ملائماً لتقييم مستخدمي البيانات المالية للمركز المالي والأداء والتغير في المركز المالي للمنشأة من المستثمرين أو المقرضين (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

* دراسة العكر (2010) بعنوان: أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية. هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام البنوك الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية رقم (30) و (32) و (39)، وتحديد مدى مساهمة ذلك الالتزام بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي في الأردن، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد قام الباحث بتصميم استبانة متخصصة وزعت على (150) موظفاً من الإدارات المالية في خمسة بنوك أردنية. وأظهرت نتائج الدراسة أن البنوك الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وأن ذلك الالتزام يساهم بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي والحد من تداعيات الأزمة المالية في هذا القطاع.

* دراسة زيود وآخرون (2007) بعنوان: دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وعي المتعاملين في الأسواق المالية بأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية، وتحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في سوق عمان المالي ومقارنتها مع تقارير الشركات في البلدان المتقدمة، وقام الباحثون بتصميم استبانة تتضمن بنود الإفصاح في القوائم المالية وتم توزيعها على المستثمرين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية بواقع (100)

شخص من العاملين في سوق الأوراق المالية. وأوضحت النتائج أنه كلما زاد الإفصاح في التقارير المالية زادت فعاليتها في ترشيد القرارات، وكلما اشتملت التقارير على أرقام مقارنة لعدة سنوات زادت كفاءة البيانات والمعلومات وملاءمتها لخدمة توقعات المستثمرين عن أداء الشركات مستقبلاً، ومن أهم نتائج الدراسة أيضاً أنه كلما تعددت التقارير وقصرت دورتها خلال السنة المالية احتوت معلومات أكثر واقعية وبالتالي تصبح أكثر ملاءمة لخدمة أهداف المستثمرين.

* دراسة البستاني (2005) بعنوان: القياس والإفصاح المحاسبي عن كلف النوعية: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتعبئة الغاز.

هدفت الدراسة إلى قياس الإفصاح المحاسبي في الشركة العامة لتعبئة الغاز، وقام الباحث باقتراح مجموعة من النماذج في الشركة عينة البحث وتحليل العلاقة بين كلف النوعية وبين تأثيرها على كلف الإنتاج النهائي، حيث قام الباحث بإعداد أداة للدراسة تخدم هذا الغرض وقام بتوزيعها على العاملين في الشركة العامة لتعبئة الغاز في المستويات الإدارية العليا والوسطى بواقع (30) إدارياً. وخلصت نتائج الدراسة إلى عدم ظهور عناصر كلف النوعية في السجلات المالية للشركة بشكل منفصل، وليست جميعها مدرجة في الدليل المحاسبي، كما أوضحت نتائج الدراسة أن الشركة لا تضمن في قوائمها المالية أية معلومات عن كلف النوعية كما لا يتضمنها التقرير السنوي للإدارة أيضاً، وهو ما عدته الباحثة ضعفاً في الإفصاح لدى الشركة موضوع الدراسة.

* دراسة عثمانة (2005) بعنوان: الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمنشآت الأعمال في الأردن من حيث ملاءمة بنود القوائم المالية لقرارات الإقراض من البنوك وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي، وقام الباحث بإعداد أداة للدراسة تكونت من (45) بنداً شملت فقرات القوائم المالية، وتم توزيع الأداة على العاملين في (10) مصارف تجارية عاملة في السوق الأردني، وأوضحت نتائج الدراسة أن بنود الإفصاح المتعلقة بقائمة المركز المالي مهمة جداً في قرارات الإقراض المصرفي، في حين كانت بنود قائمة الدخل تتراوح بين مهمة ومهمة جداً، كذلك الأمر فيما يتعلق بقائمة التدفقات النقدية، كما أكدت نتائج الدراسة وجود اختلاف في الأهمية النسبية لبنود المفصوح عنها في القوائم المالية وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

* دراسة الدسوقي (2004) بعنوان: دراسة تطبيقية لمدى ملاءمة الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المصرية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التقارير والقوائم المالية المحاسبية التي تعد أحد مصادر المعلومات المهمة التي يعتمد عليها المتعاملون في سوق المال في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه مدخراتهم، لذلك فإن نجاح هذه القرارات في تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملاءمة المعلومات التي يوفرها هذا المصدر، لذلك من الأهمية أن تظل القوائم المالية في تطوير دائم لحل المشاكل التي تواجه المستثمرين في بورصة الأوراق المالية في مجال توفير المعلومات، وقد قام الباحث بتطبيق الدراسة ميدانياً على الشركات المساهمة المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية وتمثلت عينة الدراسة في (50) شركة. ومن ناحية أخرى، فإن فعالية الإفصاح المحاسبي تتوقف على تقديمه لمعلومات ملائمة يحتاج إليها المستثمر عند اتخاذ قراراته، وتوصلت الدراسة إلى أن الحد الأدنى من الإفصاح يتمثل في معلومات قانون 95 لسنة 1992 والإفصاحات الواردة في معايير المحاسبة المصرية. بالإضافة إلى بنود معلومات اقترحها الباحث، مع تفصيل لبعض البنود عند الحاجة إلى ذلك، كما أوضحت الدراسة ضرورة الالتزام بنشر التقارير المالية الربع سنوية وذلك حدّاً أدنى لمراعاة عنصر الوقت للمعلومة لتساهم في ترشيد القرار.

* دراسة الملحم (2004) بعنوان: معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب والمعوقات التي تحول دون التطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي الإلزامية من قبل الشركات المساهمة السعودية، وقام الباحث بتطبيق أداة الدراسة على الشركات المساهمة العامة السعودية من خلال استبانة تم إعدادها لهذا الغرض وطبقت على عينة مكونة من (35) شركة، وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد أن أهم أسباب عدم الالتزام كانت ضعف آلية الإلزام وضعف البرامج التعليمية وقلة المحاسبين المؤهلين، وهذه الأسباب ناتجة عن ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة وعدم إعطاء دور مهم للقطاع الخاص في تقرير ما يلائمه من معايير. وللتغلب على هذه الأسباب فقد أوصت الدراسة على قيام وزارة التجارة أو من يمثلها بتذكير الشركات بالمتطلبات الإلزامية وفرض العقوبات الصارمة عليها في حالة ثبوت عدم التزامها.

* دراسة العريان (2004) بعنوان: أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على متخذي قرارات منح القروض في البنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية على متخذي قرارات منح القروض في البنوك التجارية الأردنية في اتخاذ قراراتهم، إذ قام الباحث بإعداد استبانة تم توزيعها على عينة تتكون من (13) بنكاً تجارياً أردنياً، وأوضحت نتائج الدراسة أن المحك الأساسي في اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك التجارية الأردنية هو الأداء المالي للعميل، والمتمثل في قوة المركز المالي للعميل وقدرته على سداد الالتزامات ودرجة سيولته وقدرته على تحقيق الأرباح، كما أكدت نتائج الدراسة من جهة أخرى على أن الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية ليس له تأثير على قرارات منح القروض وإن كان له أثر فيكون محدوداً في القدرة على الاقتراض، إذ إن الأداء المالي يظل هو الأساس في المقام الأول في اتخاذ قرار الإقراض كما أوضح الباحث.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

* دراسة Dahawy (2007) بعنوان: Accounting Disclosure in Companies listed on the

Egyptian Stock Exchange

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيق الشركات المصرية المدرجة في البورصة للإفصاح المحاسبي، إذ قام الباحث باتباع المنهج التحليلي من خلال إعداد أداة للدراسة تقيس مدى تطبيق هذه الشركات لمعايير الإفصاح المالي المصرية والمستقاة في الأساس من المعايير الأمريكية للإفصاح المالي عن البيانات، وتم توزيع الاستبانة على 100 شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. وجاءت نتائج الدراسة لتوضح أن 61% من الشركات المدرجة في البورصة فقط تطبق الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المصرية للإفصاح والمستقاة من المعايير الأمريكية، وقد أرجعت الدراسة أسباب ذلك إلى العوامل الثقافية في المقام الأول.

* دراسة Pingyang (2007) بعنوان: Keynesian Beauty Contest, Accounting Disclosure,

and Market Efficiency

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح التبعات المترتبة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة وأثر ذلك على فاعلية أداء السوق، وقام الباحث بتطبيق أداة الدراسة على 65 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية في مدينة شيكاغو الأمريكية،

حيث أوضح الباحث أن القوائم المالية تلعب دوراً رئيسياً في تثبيت أسعار الأسهم في البورصة والتقليل والحد من مخاطر الانهيارات المالية المفاجئة للشركات، وتجنّب هذه الشركات مخاطر الإفلاس. وفي نتائج دراسته أكد الباحث ضرورة تبني الإفصاح المحاسبي على مستوى مجموع الشركات المدرجة في البورصة على أن تتم متابعة هذا الإفصاح ودقته من قبل هيئة تابعة لهيئة الأوراق المالية وتقوم بالتدقيق الدوري على هذه الشركات.

* دراسة Ghazali and Weetman (2006) بعنوان: Perpetuating traditional influences:

Voluntary disclosure in Malaysia following the economic crisis

وهدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع الأزمة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في ماليزيا وهونغ كونغ وسنغافورة أثناء وبعد الأزمة المالية في عام 1997، وقد تم إعداد أداة للدراسة (استبانة) وتطبيقها على (45) شركة في الدول الثلاث، وأوضحت نتائج الدراسة التي قام بها الباحثان وجود ارتباط وثيق بين هيكل الملكية ومدى الإفصاح في البيانات المالية السنوية لهذه الشركات، كما أكدت نتائج الدراسة أهمية زيادة الوعي لدى المختصين في الإفصاح المحاسبي عن أهمية ودور الإفصاح في الاستقرار المالي للمنشآت، كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة بين التنافسية الإفصاح المحاسبي لهذه الشركات، ومن جهة أخرى أكدت نتائج الدراسة أن دور الدولة في الحاكمية قد يزيد من ضبط الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة ويقلل من تداعيات الأزمات التي قد تطرأ.

* دراسة Jiangli et, al., (2004) بعنوان: Relationship Lending, Accounting Disclosure

and Credit Availability during Crisis

وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في الأزمات المالية والفترات التي يشهدها العالم من عدم استقرار مالي، وتم تطبيق الدراسة على الأسواق المالية الآسيوية التي شهدت هزة مالية عنيفة قبل عدة سنوات، إذ قام الباحثون بعمل دراسة مالية على أسواق المال الآسيوية على مدار خمس سنوات في الفترة من 1999 وحتى 2003، وتم تطبيق الدراسة على 15 شركة مساهمة عامة موزعة على 5 بلدان في شرق آسيا. حيث أوضحت نتائج الدراسة أن القروض غيرالمضمونة هي التي أدت إلى انعدام الشفافية وانخفاض مؤشر الثقة مما أدى بدوره إلى انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي الذي أدى إلى انهيار سوق رأس المال الآسيوي، وذلك من خلال القروض غير المضمونة التي كانت العامل الرئيسي الذي أدى إلى تلك الأزمة المالية.

* دراسة Aranoff (2003) بعنوان: Improving Disclosure and Transparency in Nonprofit

Accounting

هدفت هذه الدراسة إلى تحسين مستوى الشفافية والإفصاح في المنظمات غير الربحية، وقام الباحث بإعداد استبانة تقيس مستوى الإفصاح عن البيانات المالية في المنظمات غير الربحية، وتم توزيعها على (50) موظفاً وموظفة في المستويات الإدارية العليا والوسطى في المنظمات غير الربحية، حيث أوضح الباحث أن المنظمات غير الربحية تنطبق عليها نفس الشروط والقواعد التي تنطبق على الشركات التجارية الربحية. وأكد الباحث بأن الإفصاح الكامل يساهم على إرساء قواعد الشفافية في العمل. وأوضحت النتائج أن على المنظمات غير الربحية العمل على نشر قوائمها المالية وتبني الإفصاح المحاسبي والذي من شأنه أن يزيد من الاستقرار المالي لهذه المنظمات، كما أكدت النتائج أن المنظمات غير الربحية التي تعمل على نشر بياناتها المالية بشكل كامل ومنتظم تتمتع باستقرار مالي أفضل من نظيراتها من المنظمات التي لا تلتزم بمعايير الإفصاح المالي الدولية.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

اقتصر الباحث في دراسته الحالية على عرض بعض الدراسات المتعلقة بالأزمة المالية العالمية وعلاقتها بعدد من المتغيرات، ويلاحظ من خلال عرض الدراسات السابقة بأنها تناولت الإفصاح المحاسبي وعناصر البيانات المالية وعلاقتها بالاستقرار المالي في العديد من القطاعات مثل القطاعات المصرفية والصناعية، في حين أن الدراسة الحالية تتناول موضوع انعكاس الإفصاح المحاسبي على أداء الشركات العقارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي في ظل الأزمة المالية العالمية، وهو الأمر الذي لم يتم تناوله سابقاً في حدود علم الباحث. ومن المؤمل الاستفادة من الدراسات في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية، كما أنّ هذه الدراسات تساعد في تصميم أدوات الدراسة الحالية، وطريقة المعالجة الإحصائية، وكيفية تحليل المعطيات.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة واختبار الفرضيات

يتناول هذا الفصل وصفاً للمنهجية المستخدمة في الدراسة وكذلك وصفاً لمجتمع الدراسة، ووصفاً للبيانات المالية، والإجراءات المتبعة في تنفيذ الدراسة والمعالجة الإحصائية لتحليل البيانات، واختبار فرضيات الدراسة، وفيما يلي تفصيل بذلك:

منهج الدراسة:

تبت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عبر مراجعة الأدب النظري حول الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة، وإجراء تحليل مالي للبيانات المالية المنشورة للشركات العقارية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية من جهة أخرى، وذلك بهدف تحديد انعكاس الإفصاح المحاسبي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من الشركات العقارية المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي والبالغ عددها (40) شركة (kuwaitse.com)، وقد تم اختيار عينة الدراسة ممثلة لمجتمع الدراسة ككل، أي ما مجموعه (40) شركة، وتم استبعاد (16) شركة غير مكتملة البيانات لتصبح عينة الدراسة النهائية (24) شركة، حيث تم مقارنة البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات قبل الأزمة المالية وبعدها للفترة الزمنية من (2006-2010)، حتى يتسنى مقارنة أداء الشركات العقارية وتحديد انعكاس الإفصاح المحاسبي على مستوى أداء تلك الشركات.

أداة الدراسة:

قام الباحث بحصر- البيانات المالية المنشورة للشركات العقارية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قبل الأزمة المالية وبعدها للفترة الزمنية (2006-2010)، حيث خضعت هذه البيانات للتحليل المالي كي يتسنى تحديد الفروقات في أداء هذه الشركات قبل حدوث الأزمة المالية وبعدها من خلال سعر السهم، ومن ثم تم تطبيق اختبار الفرضيات على نتائج الدراسة.

أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد على أسلوبيين لجمع المعلومات والبيانات:

- المصادر الأولية: تم مقارنة البيانات المالية المنشورة للشركات العقارية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية للفترة من (2006-2010) كي يتسنى تحديد الفروقات في أداء هذه الشركات قبل حدوث الأزمة المالية وبعدها.

- المصادر الثانوية: الكتب والدوريات والدراسات السابقة العربية والأجنبية والإحصائيات التي تناولت كل من الأزمة المالية العالمية والافصاح المحاسبي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

اقتصرت هذه الدراسة على الشركات العقارية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

الحدود الزمانية:

البيانات المالية المنشورة للشركات في الفترة الزمنية الممتدة من (2006-2010).

اختبار فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية الى التعرف على تأثير الافصاح المحاسبي على اداء القطاع العقاري في سوق الاوراق المالية الكويتي. وقد تم جمع بيانات الدراسة من (24) شركة عقارية مدرجة في سوق الاوراق المالية الكويتي. ويبين الجدول (1) اسماء الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية الكويتي، وأعلى سعر بيع للسهم لهذه الشركات للفترة الزمنية من (2006-2010).

جدول (1)

البيانات المالية للشركات العقارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي للفترة (2010-2006)

أعلى سعر بيع للسهم (دينار كويتي)					
بعد الأزمة		أثناء الأزمة	قبل الأزمة		
2010	2009	2008	2007	2006	الشركة
58	60	58	58	59	عقارات
100	102	100	100	102	متحدة
99	104	99	102	104	وطنية
222	222	218	216	220	صاحبة
255	255	250	250	255	تمدين
124	124	124	118	130	اجيال
90	90	90	88	91	المصالح
35.5	36.5	35.5	35.5	36.5	عقارية
118	118	116	116	118	الإهراء
880	890	880	880	890	المباني
106	106	104	104	106	إنجازات
16	16.5	16	15.5	16	المستثمرون
45.5	49	45	46.5	47	المنتجات
66	68	66	67	68	التجارية

65	65	65	65	66	أعيان
87	87	87	86	87	مزايا
22	22	21.5	21.5	22	أدتك
17.5	18	17	17	17.5	جراند
36	36	36	35.5	36.5	تجارة
35	35	34.5	34.5	35	أبيار
29	29	29	28.5	30	دي الاولى
21	21.5	20.5	21	21.5	منازل
106	106	104	102	106	مراكز
385	400	365	395	400	رمال

يتضح من الجدول (1) بأن الشركات بمعظمها قد حافظت على مستوى سعر بيع السهم بعد الأزمة المالية العالمية، في حين سجلت بعض الشركات ارتفاعاً في أسعار بيع الأسهم بعد الأزمة المالية مثل شركة صالحيه، وتمدين، والإيماء، وإنجازات، ومراكز، ورمال. كما أن أيّاً من الشركات لم تسجل انخفاضاً في سعر بيع السهم بعد الأزمة المالية العالمية. مما يعكس الاستقرار المالي للقطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي طالت القطاع العقاري بشكل خاص على المستوى العالمي. اختبار افتراضات التحليل:

جدول (2)

اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

الدالة	التوزيع الطبيعي	المتغير
0.09	1.25	أداء القطاع العقاري
0.08	1.26	المركز المالي
0.22	1.50	ملخص الدخل
0.35	0.93	حقوق الملكية
0.15	1.45	التدفقات النقدية
0.13	1.77	الايضاحات والملاحظات

يتضح من الجدول (2) بأن قيم الاحصائي (ز) لم تبلغ مستوى الدلالة الاحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لجميع متغيرات الدراسة، وهذا من شأنه أن يشير الى أن توزيع بيانات الدراسة تشير إلى أنها موزعه بشكل طبيعي.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.

للاجابة عن هذا الفرضية تم اجراء تحليل الانحدار البسيط وتبين النتائج المبينة بالجدول (3) نتائج

هذه الفرضية

جدول (3)

نتائج تحليل الانحدار لتأثير الإفصاح المحاسبي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية

الكويتي

الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعياري (Adj R ²)	Beta	(ف)	الدلالة
0.66	43.5	42.3	0.66	12.51	0.01

جدول (3) يوضح بأن قيمة Beta للإفصاح المحاسبي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي بلغت (0.66)، وان قيمة الاحصائي (ف) كانت 12.51 وهي دالة عند مستوى 0.05، لذا يؤثر الإفصاح المحاسبي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي. كما ان قيمه (R² المعياري) بلغ 42.3% وهذا يشير إلى أن هناك أداء عقاري يفسر بنسبة 42.3% من خلال الإفصاح المحاسبي.

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي عن المركز المالي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.

للاجابة عن هذا الفرضية تم اجراء تحليل الانحدار البسيط وتبين النتائج المبينة بالجدول (4) نتائج

هذه الفرضية

جدول (4)

نتائج تحليل الانحدار لتأثير الإفصاح المحاسبي عن المركز المالي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق

المالية الكويتي

الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعياري (Adj R ²)	Beta	(ف)	الدلالة
0.72	51	48.2	0.72	15.85	0.01

جدول (4) يوضح بان قيمة Beta للإفصاح المحاسبي عن المركز المالي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي (0.72)، وان قيمة الاحصائي (ف) كانت 15.85 وهي دالة عند مستوى 0.05، لذا يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المركز المالي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي. كما ان قيمه (R² المعياري) بلغ 48.2% وهذا يشير الى ان هناك اداء مالي يفسر بنسبة 48.2% من خلال المركز المالي. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي عن ملخص الدخل على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.

للاجابة عن هذا الفرضية تم اجراء تحليل الانحدار البسيط وتبين النتائج المبينة بالجدول (5) نتائج هذه الفرضية

جدول (5)

نتائج تحليل الانحدار لتأثير الإفصاح المحاسبي عن ملخص الدخل على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي

الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعياري (Adj R ²)	Beta	(ف)	الدلالة
0.51	41.5	44.2	0.51	15.85	0.01

جدول (5) يوضح بان قيمة Beta للإفصاح المحاسبي عن المركز المالي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي (0.72)، وان قيمة الاحصائي (ف) كانت 15.85 وهي دالة عند مستوى 0.05، لذا يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المركز المالي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي. كما ان قيمه (R² المعياري) بلغ 44.2% وهذا يشير الى ان هناك اداء مالي يفسر بنسبة 44.2% من خلال ملخص الدخل. الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي عن حقوق الملكية على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.

للاجابة عن هذا الفرضية تم اجراء تحليل الانحدار البسيط وتبين النتائج المبينة بالجدول (6) نتائج

هذه الفرضية

جدول (6)

نتائج تحليل الانحدار لتأثير الإفصاح المحاسبي عن حقوق الملكية على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي

الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعياري (Adj R ²)	Beta	(ف)	الدالة
0.72	52	51	0.75	22.71	0.01

جدول (6) يتضح بان قيمة Beta للإفصاح المحاسبي عن حقوق الملكية على أداء القطاع العقاري في

سوق الأوراق المالية الكويتي (0.72)، وان قيمة الاحصائي (ف) كانت 22.71 وهي دالة عند مستوى 0.05، لذا يؤثر الإفصاح المحاسبي عن حقوق الملكية على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي. كما ان قيمه (R² المعياري) بلغ 51% وهذا يشير الى ان هناك اداء مالي يفسر بنسبة 51% من خلال حقوق الملكية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.

للاجابة عن هذا الفرضية تم اجراء تحليل الانحدار البسيط وتبين النتائج المبينة بالجدول (7) نتائج

هذه الفرضية

جدول (7)

نتائج تحليل الانحدار لتأثير الإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية على أداء القطاع العقاري في سوق

الأوراق المالية الكويتي

الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعياري (Adj R ²)	Beta	(ف)	الدالة
0.75	56	52	0.75	22.71	0.01

جدول (7) يوضح بان قيمة Beta للإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي (0.75)، وان قيمة الاحصائي (ف) كانت 22.71 وهي دالة عند مستوى 0.05، لذا يؤثر الإفصاح المحاسبي عن حقوق الملكية على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي. كما ان قيمه (R² المعياري) بلغ 52% وهذا يشير الى ان هناك اداء مالي يفسر بنسبة 52% من خلال التدفقات النقدية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي عن الايضاحات والملاحظات على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.
للاجابة عن هذا الفرضية تم اجراء تحليل الانحدار البسيط وتبين النتائج المبينة بالجدول (8) نتائج هذه الفرضية

جدول (8)

نتائج تحليل الانحدار لتأثير الإفصاح المحاسبي عن الايضاحات والملاحظات على أداء القطاع العقاري في سوق

الأوراق المالية الكويتي

الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعياري (Adj R ²)	Beta	(ف)	الدلالة
0.71	52	51	0.71	21.15	0.01

جدول (8) يوضح بان قيمة Beta للإفصاح المحاسبي عن الايضاحات والملاحظات على أداء القطاع

العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي (0.71)، وان قيمة الاحصائي (ف) كانت 21.15 وهي دالة عند مستوى 0.05، لذا يؤثر الإفصاح المحاسبي عن الايضاحات والملاحظات على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي. كما ان قيمه (R² المعياري) بلغ 51% وهذا يشير الى ان هناك اداء مالي يفسر بنسبة 51% من خلال الايضاحات والملاحظات.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد الإفصاح المحاسبي (مركز المالي، ملخص الدخل، حقوق الملكية، التدفقات النقدية، الايضاحات والملاحظات) تعود لقيمة السهم.

للاجابة عن هذا الفرضية تم اجراء تحليل التباين الأحادي وتبين النتائج المبينة بالجدول (9) نتائج هذه

الفرضية

جدول (9)

نتائج تحليل التباين الأحادي للاختلاف في أبعاد الإفصاح المحاسبي تعزى لقيمة السهم

الدلالة	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.11	10.20	100.46	3	301.37	بين المجموعات
		73.77	186	13721.25	داخل المجموعات
			189	14022.61	المجموع

من الجدول (9) يتضح بان قيمه الإحصائي (ف) بلغت (10.20) وهذه القيمة ليست دالة عند مستوى 0.05 فاقبل، وهذا يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد الإفصاح المحاسبي تعزى لقيمة السهم.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

من خلال ما تم استعراضه في الفصل الرابع من نتائج تحليل بيانات الدراسة، فقد توصلت الدراسة إلى

النتائج الآتية:

النتائج:

1. أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير للإفصاح المحاسبي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي. وقد اتفقت نتيجة هذا السؤال مع دراسة العكر (2010) التي أظهرت نتائجها أن البنوك الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وأن ذلك الالتزام يساهم بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي والحد من تداعيات الأزمة المالية في هذا القطاع، كما اتفقت النتيجة مع دراسة زيود وآخرون (2007) والتي أظهرت نتائجها أنه كلما زاد الإفصاح في التقارير المالية زادت فعاليتها في ترشيد القرارات، وكلما اشتملت التقارير على أرقام مقارنة لعدة سنوات زادت كفاءة البيانات والمعلومات وملاءمتها لخدمة توقعات المستثمرين عن أداء الشركات مستقبلاً، من جهة أخرى اختلفت النتيجة الحالية نسبياً مع ما جاء في دراسة عثمانة (2005) والتي أظهرت نتائجها أن بنود الإفصاح المتعلقة بقائمة المركز المالي مهمة جداً في قرارات الاقراض المصرفي، في حين كانت بنود قائمة الدخل تتراوح بين مهمة ومهمة جداً، كذلك الأمر فيما يتعلق بقائمة التدفقات النقدية في حين أن نتيجة الدراسة الحالية تثبت أهمية متساوية لكافة أبعاد الإبعا المحاسبي، كذلك اتفقت النتيجة الحالية مع دراسة Pingyang (2007) التي أظهرت نتائجها أن القوائم المالية تلعب دوراً رئيسياً في تثبيت أسعار الأسهم في البورصة والتقليل والحد من مخاطر الانهيارات المالية المفاجئة للشركات وتجنيد هذه الشركات مخاطر الإفلاس، وأخيراً اتفقت النتيجة الحالية مع ما جاء في دراسة Aranoff (2003) التي أظهرت نتائجها أن المنظمات غير الربحية التي تعمل على نشر بياناتها المالية بشكل كامل ومنتظم تتمتع باستقرار مالي أفضل من نظيراتها من المنظمات التي لا تلتزم بمعايير الإفصاح المالي الدولية.

2. كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير للافصاح المحاسبي في المركز المالي على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.
3. كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير للافصاح المحاسبي في ملخص الدخل على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.
4. كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير للافصاح المحاسبي في حقوق الملكية على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.
5. كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير للافصاح المحاسبي في التدفقات النقدية الداخلية على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.
6. كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير للافصاح المحاسبي في الايضاحات والملاحظات على أداء القطاع العقاري في سوق الأوراق المالية الكويتي.
7. من جهة أخرى أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين أبعاد الإفصاح المحاسبي تعزى لقيمة السهم.
8. كما لوحظ في نتائج الدراسة من خلال مقارنة أعلى سعر بيع للشركات العقارية الكويتية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي بأن مؤشر أعلى سعر بيع للشركات إما ظل محافظاً على نفس المستوى أو ازداد في العامين 2009-2010، عما كان عليه في العام 2008 وهي بداية تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهو مؤشر على الاستقرار المالي لسوق الأوراق المالية الكويتي نتيجة لتطبيق الشركات لمبدأ الافصاح المحاسبي بأبعاده، ونظراً لوجود رقابة حكومية على الافصاح في سوق الأوراق المالية الكويتي.

التوصيات:

بناءً على ما توصلت له الدراسة من نتائج وما تم استعراضه في الفصول السابقة نظرياً وعملياً، توصي

الدراسة بما يلي:

1. أن تولي الجهات المسؤولة عن إعداد البيانات المالية المنشورة وتدقيقها المزيد من العناية والاهتمام بالافصاح المحاسبي الواجب توفيره في البيانات المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة، نظراً لما للافصاح المحاسبي من انعكاسات ايجابية على الاستقرار المالي للشركات.
2. ضرورة التزام معدي البيانات المالية المنشورة ومدققيها بقواعد ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.
3. أهمية أن تعمل الأجهزة الحكومية المختصة بالافصاح المحاسبي على مراجعة بيانات الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية بشكل دوري، ووضع مزيد من الرقابة والإشراف على عمل هذه الشركات لما لهذا الأمر من مساهمة في ضبط سير عملية الإفصاح في الشركات.
4. أن يولي مدققو الحسابات اهتماماً أكبر نحو الممارسات التي تقوم بها مجالس الإدارة لبعض الشركات في مجال إدارة الأرباح، وذلك سعياً وراء التلاعب في البيانات المالية المنشورة وذلك مما يؤثر على مصداقية تلك البيانات و يؤثر سلباً على ملاءمتها للأغراض التي أعدت من أجلها.
5. ضرورة عقد دورات إلزامية لموظفي الشركات العقارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي التي أظهرت انخفاضاً في مستوى أدائها بعد الأزمة المالية العالمية، ومراجعة أداء هذه الشركات من قبل جهاز حكومي متخصص بشكل دوري.
6. أن يتولى باحثون آخرون إجراء دراسات لاحقة على نمط هذه الدراسة، ولكن بالتطبيق على البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة في قطاعات أخرى كالقطاع المالي مثلاً، أو قطاع الخدمات.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو المكارم، وصفي (2004). دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، ط 2. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- أحمد، عبد الناصر سيد (2008). الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان.
- البستاني، شذى (2005) القياس والإفصاح المحاسبي عن كلف النوعية: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتعبئة الغاز، منشورات المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
- بو شليح، محمد (2008). مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق مبادئ حاكمية الشركات. رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان.
- حماد، طارق عبد العال (2006). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان: نظرة حالية ومستقبلية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- حنان، رضوان حلوة (2005). مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري - التطبيقات العملية، ط 1. عمان: دار وائل للنشر.
- الخلايلة، محمود (2004). التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، ط 3، عمان: مطابع الدستور التجارية.
- خلف، لعبيبي (2009) الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك.

- خميس، بشير أحمد، والجراح، إدريس محمد (2007). الأبعاد التي تقيسها نسب السوق ونسب التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 1، ص 72-83.
- الدسوقي، عدنان (2004) دراسة تطبيقية لمدى ملائمة الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المصرية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ملحق العدد الأول، المجلد الحادي والأربعين، مارس 2004، ص 38-65.
- زيود، لطيف، قيطيم، حسان، مكية، نغم (2007). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)، ص 171-188.
- الشاهد، محمد سمير (2000). قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير الدولية، منشورات اتحاد المصارف العربية.
- عبيدات، أحمد نواف (2006). بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- عثمانة، محمد (2005) الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
- العريان، ليث (2004) أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على متخذي قرارات منح القروض في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.
- العكر، معتز (2010) أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- علي، عبد الوهاب، و شحاته، شحاته (2007). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- غريب، عادل (2007). مدى إدراك واستجابة المستثمرين للمحتوى المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات وأثره على قراراتهم الاستثمارية: دراسة تطبيقية، منشورات كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة الملك خالد، أبها.
- مارق، سعد (2009). قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، منشورات جامعة الملك خالد، أبها.
- المشاط، عبد المنعم (2009) تصاعد الاندماجات وتعاضم الاحتكارات العملاقة وتأثيره على الشفافية والإفصاح في العالم ومصر، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر القاهرة حول الشفافية والإفصاح في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على مصر، 26 يناير.
- مطر، محمد (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر.
- مطر، محمد، والسويطي، موسى (2008). التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، العرض، الإفصاح. ط 2، عمان: دار وائل للنشر.
- مطر، محمد؛ نور، عبد الناصر؛ القشي، ظاهر (2008) العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة الإسراء حول الأزمة المالية العالمية، عمان، ص 17.
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2009) جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن.
- الملحم، عدنان (2004) معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والتجارة، جامعة الملك فيصل.
- هوارى، معراج و أمجد، أحمد (2007) الحاكمية المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية. دراسة مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر.

- Aranoff, G. (2003) Improving disclosure and transparency in nonprofit accounting, **Management Accounting Quarterly**, NY: 4 (3): 21-39.
- Brad, Tuttle, Maribeth, Coller, and Plumlee, David. (2002). The Effect of Misstatements on Decisions of Financial Statement Users: An Experimental Investigation of Auditor Materiality Thresholds, **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 21 (1): 11-21.
- Dahawy, K. (2007) **Accounting disclosure in companies listed on the Egyptian stock exchange**, Middle Eastern Finance & Economics, Cairo.
- Ghazali, N, & Weetman, P. (2006) Perpetuating traditional influences: Voluntary disclosure in Malaysia following the economic crisis, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 15 (2): 226-248.
- Hendrisken, E. (1991) **Accounting theory**, 5th edition, NY: Irwin Professional Publishing.
- Jiangli, W., Unal, H., & Yom, C. (2004) **Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis**, Federal Deposit Insurance Corporation, Washington DC.
- Kieso, Donald; Weygand, Jerry; Warfield, Terry. (2007). **Intermediate accounting**, 12th Ed., New Jersey: Wiley.

- Marilyn Vito, Gurprit Chhatwal, Francis Thomas. (2007). Reading Financial Statements for Better Investment Decisions, **Journal of Taxation of Investments**, 24 (2): 117-130.
- Pingyang, G. (2007) **Keynesian Beauty Contest, Accounting Disclosure, and Market Efficiency**, University of Chicago, Graduate School of Business.
- Rotheli, T. (2010) Causes of the financial crisis: Risk misperception, policy mistakes, and banks' bounded rationality, **Journal of Socio-Economics**, 3 (2): 287-305.
- Wild, John; Subramanian, K.R.; Halsey, Robert. (2003). **Financial statement analysis**, (8th Ed.) New York: McGraw-Hill Companies, Inc.

ثالثاً: مواقع الانترنت

- <http://www.kuwaitse.com> موقع سوق الأوراق المالية الكويتي على شبكة الانترنت

الملاحق

ملحق رقم (1)

الشركات العقارية المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

الشركة العقارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي
عقارات
متحدة
وطنية
صاحبة
لؤلؤة
تمدين
اجيال
المصالح
عقارية
الاتحاد
الإمضاء
المباني
إنجازات
جيزان
المستثمرون
المنتجات
التجارية
سنام
أعيان
عقار
العقارية

مزايا
أذنك
الثمار
جراند
تجارة
التعمير
أركان
صفاة عالمي
أرجان
أبيار
منشات
ديي الاولي
الأعمال
منازل
ريم
ميننا
المدين
مراكز
رمال